وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: علوم مالية و المحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة مناجم الفوسفاط تبسة

اعداد الطـــالب:

زغلامي محمد الطيب

اشراف الأستاذة:

عطية عزالدين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
قتال عبد العزيز	أستاذ	رئيسا
عطية عزالدين	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
مومن سميرة	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكروعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، وله الشكر أولًا وآخرًا على ما وفقني إليه في هذا العمل العلمي.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **أستاذي المشرف عطية عزالدين**، لما أبدته من توجيه مستمر، وصبر نبيل، ومرافقة علمية صادقة، كانت خير معين لي في مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أعبر عن عرفاني العميق لكافة **الأساتذة الأفاضل** الذين نهلت من معين علمهم خلال مسيرتي الجامعية، وكان لهم الأثر الكبير في تكويني العلمي والمنهجي.

وإلى **إدارة القسم والكلية**، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في توفير بيئة علمية محفزة، فله مني كل التقدير.

ولا أنسى أن أخص بالشكر **عائلتي الكريمة**، سندي الروحي والدائم، على دعمهم المتواصل وتشجيعهم اللامحدود، الذي منحني القوة للاستمرار والعطاء.

فلهم جميعًا أرفع أسمى عبارات الامتنان والتقدير.

إهداء

إلى من كانا لي النور في دربي، والركيزة في خطواتي،

إلى من غرسا في قلبي حب العلم، وسقياه بتضحيات لا تعد ولا تُحصى...

إلى أبي، سندي في الحياة، من علّمني كيف أقف في وجه التحديات، ومن آمن بقدرتي قبل أن أؤمن بها...

وإلى أمي، نبع الحنان، التي احتضنتني بدعائها وصبرها، وكانت لي الحافز في كل لحظة يأس...

إليكما، والديّ العزيزين، أهدي ثمرة هذا الجهد، فأنتم أصحاب الفضل، وسند النجاح، ومعنى الحياة.

وإلى عائلتي، التي كانت لي العون والرفيقة في هذا المشوار، بدعائها، وبدفء كلماتها

وإلى زملائي أحبائي وأصدقائي...

وإلى أساتذتي الكرام،...

إلى كامل فريق عمل مكتبة عون...

أهدي هذا العمل، محمّلًا بامتنان لا يفيه الكلام،

ولا تصفه السطور.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر التزام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية على أدائها العام، من خلال دراسة حالة مؤسسة "SOMIPHOS" كمثال تطبيقي. وقد تمحورت الدراسة حول إشكالية رئيسية تتساءل عن مدى تأثير هذا الالتزام على الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وعلى مدى قدرته في تعزيز تنافسيتها وتحسين صورتها لدى الفاعلين الداخليين والخارجيين. واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، كما وظّفت أدوات جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا لتقييم واقع تطبيق المسؤولية البيئية داخل المؤسسة وقياس انعكاساته العملية على مختلف أوجه الأداء المؤسسي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التزام المؤسسة بالممارسات البيئية وتحقيقها لمستوى مقبول من الأداء، سواء من حيث الكفاءة الإنتاجية أو من حيث تحسين العلاقات مع الأطراف المعنية. غير أن هذا التأثير يظل محدودًا بفعل عدة معوقات، أبرزها غياب استراتيجية بيئية شاملة، ونقص التكوين والتحسيس داخل المؤسسة، وضعف التتبع والتقييم البيئي المستمر. وعليه، فإن الدراسة تؤكد على ضرورة ترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية كمكون أساسي في الحوكمة المؤسسية، والاهتمام بدمج البعد البيئي ضمن التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة الصناعية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية البيئية، الأداء الاقتصادي، المؤسسة الاقتصادية، ISO 14001، الاستدامة، SOMIPHOS.

Abstract

This study aims to highlight the impact of economic institutions' commitment to environmental responsibility on their overall performance, using the case of the "SOMIPHOS" company as an applied example. The study revolves around a central issue concerning the extent to which such commitment affects the institution’s economic performance and its ability to enhance competitiveness and improve its image among internal and external stakeholders. A descriptive and analytical methodology was adopted, supported by tools for data collection and statistical analysis, in order to assess the actual implementation of environmental responsibility within the company and evaluate its practical implications for various aspects of institutional performance.

The study concluded that there is a positive relationship between the company’s commitment to environmental practices and the achievement of an acceptable level of performance, whether in terms of production efficiency or the improvement of stakeholder relationships. However, this impact remains limited due to several obstacles, including the absence of a comprehensive environmental strategy, insufficient training and awareness among employees, and weak environmental monitoring and evaluation. Therefore, the study emphasizes the necessity of embedding environmental responsibility as a core component of institutional governance and integrating the environmental dimension into the strategic orientation of Algerian industrial enterprises.

Keywords:

Environmental responsibility, economic performance, economic institution, ISO 14001, sustainability, SOMIPHOS.

الفهرس العام

شكروعرفان
إهداء
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
المقدمة..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية البيئية و أثرها على أداء المؤسسات
تمهيد 6
المبحث الأول: مفاهيم المسؤولية البيئية وأبعادها في المؤسسات 7
المطلب الأول: المسؤولية البيئية في المؤسسات..... 7
المطلب الثاني: المعايير البيئية ودورها في تحسين أداء المؤسسات..... 10
المطلب الثالث: المؤسسة في ظل المسؤولية البيئية 16
المبحث الثاني: نظام الإدارة البيئية وفق ISO 14001 22
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية وفق نظام الإدارة البيئية ISO 14001..... 22
المطلب الثاني: اثر الإدارة البيئية على الأداء المؤسسي 24
المطلب الثالث: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية 28
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية حول المسؤولية البيئية والأداء..... 33
المطلب الأول: الدراسات العربية 33
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 40
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة:..... 43
خلاصة الفصل:..... 45
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS - تبسة -

تمهيد 47
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها 48
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها 48
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف المؤسسة 51
المبحث الثاني: منهجية تصميم الدراسات التطبيقية. 56
المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة 56
المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.....57
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات 58
المبحث الثالث: التحليل الوصفي لإجابات العينة واختبار فرضيات الدراسة التطبيقية وتحليلها 59
المطلب الأول: الاحصاء الوصفي 59
الطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج 70
الخاتمة 77
قائمة المراجع 80
الملاحق 83

فهرس الجداول

الجدول رقم(1 - 1):قائمة بسلسلة المواصفة الدولية القياسية (ISO14000) 15
الجدول رقم (2- 1): نسبة استرجاع الاستمارات.....57
الجدول رقم (2- 2): اختبار المصداقية المعتمدة على معاملات ألفا كرونباخ.....59
الجدول رقم (2- 3): نتائج الاختبار للتوزيع الطبيعي (اختبار كولمغروف سميرنوف) 60
الجدول رقم (2- 4): معاملات الارتباط لبيرسون والاتساق الداخلي لمحوري الاستبيان 60
الجدول رقم (2- 5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس 61
الجدول رقم (2- 6): سن العينة حسب الفئة العمرية 63
الجدول رقم (2- 7): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.....64
الجدول رقم (2- 8): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية.....65
الجدول رقم (2- 9): **ردود أفراد العينة للمحور**.....66
الجدول رقم (2- 10): **ردود أفراد العينة للمحور** 70

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1-1): سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000 14
الشكل رقم (1-2): وظائف الإدارة البيئية 21
الشكل(2-1):الهيكل التنظيمي للمؤسسة 55
الشكل(2-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس 62
الشكل(2-3): توزيع أفراد العينة حسب السن 63
الشكل(2-4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.....64
الشكل(2-5): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية 65

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة وتحديات متزايدة تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويُعدّ موضوع الاستدامة البيئية من أبرز القضايا التي فرضت نفسها على جدول أعمال الفاعلين في الساحة الدولية. فقد لم يعد الالتزام البيئي خيارا تطوعيًا أو مفهومًا نظريا، بل أصبح ضرورة إستراتيجية تفرضها المتغيرات المتسارعة على الصعيد العالمي، وحاجة ملحة لتحقيق توازن دقيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استمرارية النظم البيئية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

وفي ظل هذه التحولات، برزت مفاهيم جديدة في إدارة المؤسسات، وعلى رأسها المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والتي تنظر إلى المؤسسة الاقتصادية باعتبارها كيانًا لا يقتصر دوره على تحقيق الأرباح واستغلال الموارد، وإنما يتعداه ليشمل الوفاء بالتزامات أخلاقية واجتماعية وبيئية تجاه مختلف الأطراف ذات العلاقة. ومع تزايد الوعي بمخاطر التدهور البيئي، مثل التغير المناخي، وتراجع التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء والمياه، باتت المؤسسات تواجه ضغوطًا متنامية من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمستهلكين، تدفعها إلى تبني ممارسات مسؤولة بيئيا ومستدامة.

وقد أدركت المؤسسات الرائدة أن دمج البُعد البيئي ضمن استراتيجياتها التشغيلية لا يمثل مجرد استجابة للمتطلبات القانونية، بل يشكل عنصرًا أساسيًا في تحسين الأداء، وتقليل التكاليف والمخاطر، وتعزيز التنافسية على المدى الطويل. ومن هنا، تكتسب دراسة العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية البيئية وأداء المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة، خاصة في القطاعات التي لها تأثير مباشر على البيئة، كقطاع الصناعات الاستخراجية.

تعد صناعة الفوسفات من بين الصناعات الإستراتيجية في العديد من الاقتصاديات الوطنية، بالنظر إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق إيرادات من العملة الصعبة. غير أن طبيعة هذه الصناعة تجعلها عرضة لإحداث تأثيرات بيئية سلبية، مثل تدهور الأراضي، واستهلاك الموارد المائية، وانبعاث الغازات، وتراكم النفايات الصناعية. وفي هذا السياق، تُواجه مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة (SOMIPHOS) تحديًا رئيسيًا يتمثل في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية والتزاماتها البيئية.

وعليه، فإن دراسة حالة هذه المؤسسة تمثل إطارًا تطبيقيًا لفهم التحديات والفرص المرتبطة بتبني المسؤولية البيئية في قطاع حساس، كما تطرح تساؤلات جوهرية حول أثر هذا الالتزام على مستوى الأداء العام للمؤسسة. ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة في:

ما هو اثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على الأداء الاقتصادي لمؤسسة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) تبسة ؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عليها، ومن أبرزها:

- ما هي الآثار المترتبة على التزام مؤسسة الفوسفات(SOMIPHOS) تبسة، بالمسؤولية البيئية فيما يتعلق بكفاءتها التشغيلية؟
- كيف يؤثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على القدرة التنافسية لمؤسسة الفوسفات (SOMIPHOS) تبسة، في الأسواق المحلية والدولية؟
- ما هو تأثير الممارسات البيئية لمؤسسة الفوسفات SOMIPHOS تبسة على صورتها الذهنية لدى مختلف الأطراف ذات المصلحة (المجتمع المحلي، العملاء، المستثمرون، الجهات التنظيمية)؟
- ما هي ابرز التحديات والمعوقات التي تواجه مؤسسة الفوسفات SOMIPHOS تبسة، في سعيها لتعزيز التزامها البيئي؟ وماهي الفرص المتاحة لتحسين أدائها البيئي والاقتصادي بشكل متكامل؟

1. فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة والأهداف المسطرة، وفي ضوء مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية التالية والتي ستسعى الدراسة لاختبارها:

الفرضية الرئيسية الأول:

يوجد اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمسؤولية البيئية على الأداء الاقتصادي العام لمؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تبسة.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يؤدي تبني مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تبسة، لممارسات المسؤولية البيئية الى تحسين كفاءتها التشغيلية.

الفرضية الفرعية الثانية: يساهم التزام مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تبسة، بالمسؤولية البيئية في تعزيز قدرتها التنافسية.

الفرضية الفرعية الثالثة: ينعكس التزام مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تبسة، بالمسؤولية البيئية إيجابا على صورتها الذهنية لدى الأطراف ذات العلاقة.

الفرضية الرئيسية الثانية: تواجه مؤسسة مناجم الفوسفاتSOMIPHOS تبسة، تحديات تنظيمية وتقنية ومالية تحد من قدرتها على التطبيق الشامل لمبادئ المسؤولية البيئية.

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

تحليل وقياس اثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على مختلف أبعاد الأداء الاقتصادي لمؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تبسة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل مفهوم المسؤولية البيئية وأهميتها في سياق المؤسسات الاقتصادية
- استكشاف العلاقة بين الالتزام البيئي وأداء المؤسسة، من خلال تحديد اثر تبني الممارسات البيئية على الأداء المالي، والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية.
- تحديد العوامل التي تؤثر على درجة التزام المؤسسات بالمسؤولية البيئية، سواء كانت تنظيمية أو اقتصادية أو اجتماعية
- تقديم توصيات للمؤسسات حول كيفية تعزيز ممارساتها البيئية بطريقة تسهم في تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والأداء الاقتصادي

3. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي يجمع بين الدراسة النظرية لمفهوم المسؤولية البيئية وتأثيرها على الأداء المؤسسي، والدراسة التطبيقية التي تتناول عينة من المؤسسات الاقتصادية لتحليل مدى تأثير الالتزام البيئي على أدائها.

وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار علمي يساعد المؤسسات في تبني استراتيجيات بيئية متوازنة تساهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء.

4. حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على الجوانب التالية:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل اثر الالتزام بالمسؤولية البيئية (بأبعادها المختلفة مثل تبني نظم الإدارة البيئية، الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة، إدارة المخلفات، ترشيد استهلاك الموارد) على الأداء الاقتصادي (بمؤشراته المختلفة مثل الكفاءة التشغيلية، الربحية، الحصة السوقية، الصورة الذهنية) لمؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تبسة.

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS بولاية تبسة.

الحدود الزمانية: وفيما يخص فترة التربص تمت خلال شهر أفريل وماي سنة 2025.

5. تقسيمات الدراسة:

حاولنا عبر بحثنا ذا الحفاظ على الترتيب المنطقي والتسلسل في عرض الأفكار قدر الإمكان، لذا قسمنا بحثنا إلى فصلين رئيسيين تسبقهما مقدمة تتضمن الجوانب الأساسية لموضوع البحث وتوضحه للقارئ، وتضمّنت النتائج المتوصّل إليها، وقد خُصص الفصل الأول للإطار النظري، وذلك بدراسة متغيرات الدراسة من الناحية النظرية، وخصص الفصل الثاني لدراسة حالة مؤسسة الفوسفات، وكانت كما يلي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية عبر ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول للتطرّق إلى المفاهيم العامة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأبعادها، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى آليات الإدارة البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، من خلال التركيز على نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة14001 ISO ، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الدراسات التطبيقية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وعلاقتها بالأداء المؤسسي، حيث تم عرض الدراسات العربية والأجنبية، ثم قمنا بإجراء مقارنة بين الدراسات الحالية والسابقة.

الفصل الثاني: فقد خصصناه للدراسة الميدانية من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وطبيعة عملها ومبادئها وأهدافها وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لمنهجية تصميم الدراسة التطبيقية، عبر عرض مجتمع الدراسة والعينة وأساليب جمع البيانات والمعالجة الإحصائية، في حين تناولنا في المبحث الثالث التحليل الوصفي لنتائج الدراسة التطبيقية واختبار فرضياتها وتحليلها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمسؤولية البيئية وأثرها على أداء المؤسسات

تمهيد

أصبح الكلام عن المسؤولية البيئية والاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من انشغالات الفاعلين الاقتصاديين في ظل ما يشهده العالم من تطورات متسارعة وتحولات جذرية مست كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد ولدت هذه التحولات مجموعة من التحديات المعقدة التي لم تعد الاستجابات التقليدية كافية لمواجهتها، ما استدعى البحث عن نماذج بديلة تعيد النظر في علاقة المؤسسة بمحيطها. ومن هنا، برز مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية كأحد الركائز الجديدة التي يقوم عليها العمل المؤسسي الحديث.

وتدل المسؤولية البيئية والاجتماعية إلى التزام المؤسسة بالتصرف وفق مبادئ أخلاقية وإنسانية في تعاملها مع مختلف الأطراف ذات الصلة، مع مراعاة آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة. فلم تعد المؤسسات تقيَّم فقط وفقًا لأدائها المالي والاقتصادي، بل أصبحت مساءَلة أيضًا عن مدى التزامها بالممارسات المسؤولة، سواء تعلق الأمر بحماية البيئة، أو المساهمة في تنمية المجتمع، أو احترام حقوق العاملين.

وقد ساهم تنامي الوعي البيئي والمجتمعي، إلى جانب تطور التشريعات والمعايير الدولية كمعيار ISO 14001 في دفع المؤسسات إلى تبني أنظمة إدارة بيئية واجتماعية تضمن تقليل الأثر السلبي لنشاطها وتعزيز استدامته. كما أصبح الالتزام بهذه المسؤوليات أحد عوامل تعزيز الأداء المؤسسي من خلال تحسين الصورة الذهنية، كسب ثقة الشركاء، وتقوية القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وفي هذا الفصل، سيتم التناول إلى الإطار النظري لمفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، من خلال عرض جذورها التاريخية، أبعادها، أهدافها، والمعايير المعتمدة لتنظيمها، بالإضافة إلى دراسة علاقتها بالأداء المؤسسي، وذلك بهدف تقديم أرضية نظرية متكاملة لفهم هذا التوجه الحديث في تسيير المؤسسات.

المبحث الأول: مفاهيم المسؤولية البيئية وأبعادها في المؤسسات

إن سوء استخدام الموارد الطبيعية وما ينتج عنه من تأثيرات سلبية على البيئة والإنسان، علاوة على تزايد الإدراك لهذه المخاطر، جعلا من صون البيئة إحدى المسائل الأساسية التي يجب على المؤسسات الاقتصادية وضعها في الحسبان، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها. وقد ظهر هذا الاهتمام عبر تشريع القوانين على الصعيدين المحلي والدولي، إلى حد أن تجاهل المؤسسات للبيئة الطبيعية التي تعمل بها قد يؤدي إلى فنائها أو فقدان ديمومتها، خاصة إذا كانت تعتمد على الموارد الطبيعية كمورد أساسي لتحقيق أرباحها.

فاحترام البيئة لا يمثل فقط عاملاً أخلاقياً، بل غدا وسيلة لكسب ثقة المستثمرين وتحسين صورة المؤسسة لدى مختلف المتعاملين معها. إذ لم تعد صورة المؤسسة لدى الزبائن أو في الأسواق تُبنى فقط على نوع أو جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها أو على مكانتها الاقتصادية، بل أضحت ترتبط أيضاً بمدى تلبيتها لمتطلبات المجتمع، واعتمادها لمعايير أخلاقية في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال، والتي تتضمن في صلبها المسؤولية البيئية.

ويتمثل التزام المؤسسة تجاه البيئة في مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها، مثل: وضع سياسة بيئية واضحة، تبني نظم الإدارة البيئية، والحرص على السير وفق مبادئ التنمية المستدامة. وهو ما يجعل منها مؤسسة مسؤولة بيئياً.

المطلب الأول: المسؤولية البيئية في المؤسسات

أولا: تعريف المسؤولية البيئية

عرفت المسؤولية البيئية حسب دافيس وبلومستروم Davis And Blomstromعلى أنها "التزام صناع القرار باتخاذ إجراءات تحمي البيئة وتحسنها ككل، إلى جانب مصالحهم الخاصة"[1].

وتعرف أيضا على أنها" التزام المنظمة بان تمارس أعمالها بطريقة تجعل الآثار البيئية لأنشطتها (الآثار الخارجية السلبية) تدار بهدف التأثير المحايد على الإنسان والتنوع البيولوجي من خلال الإجراءات الطوعية والامتثال التنظيمي"[1].

[1] Gabriel Flynn ; **Leadership and Business Ethics ;** springer Science& Business Media; 2008; p269.

يتمثل التزام المؤسسة باجراءات حماية البيئة اثناء ممارستها لانشطتها الاقتصادية في سعيها الى تقليص الاضرار البيئية الناتجة عن تلك الأنشطة، غير ان هذا الالتزام لا يقتصر فقط على تنفيذ بعض الإجراءات التقنية، بل يتجسد أساسا في تبني إدارة بيئية فعالة تسهم في تحسين الأداء البيئي العام للمؤسسة.

وتعد المسؤولية البيئية سلوكا طوعيا تتبناه المؤسسات الاقتصادية، يعكس وعيها المتزايد بالمتطلبات البيئية عند تخطيطها وتنفيذها لمختلف الأنشطة، كما يتجلى هذا السلوك في ادماج الاعتبارات البيئية ضمن جميع المستويات التنظيمية، واعتماد أسلوب إدارة يوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، مما يسهم في حماية البيئة، الحد من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة[2].

ثانيا: عناصر المسؤولية البيئية

تعتمد المسؤولية البيئية في المؤسسات على عدة مبادئ أساسية تهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية والتقليل من الأثر البيئي السلبي للنشاطات الاقتصادية. ومن أبرز هذه العناصر[3]:

1- الالتزام البيئي: يتمثل في تبني المؤسسة لرؤية واضحة تجاه البيئة، حيث تعمل على تحقيق الاستدامة الكاملة من خلال اعتماد سياسات وإجراءات تضمن الحد من التأثيرات البيئية السلبية. كما تلتزم المؤسسات المسؤولة بحماية البيئة كأولوية إستراتيجية وتضع خططاً واضحة للتعامل مع المخاطر البيئية المحتملة.

2- إدارة الموارد والطاقة: يشمل هذا العنصر الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية وتقليل استهلاك الطاقة من خلال تبني تقنيات حديثة تعتمد على الطاقات المتجددة. كما تسعى المؤسسات المسؤولة بيئياً إلى خفض الانبعاثات الملوثة، والحد من النفايات، وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية بما يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.

---

[1] Olusegun Monsuru vincent,MSc,FCA,**the impact Of Corporate Environmental Respnsibility On Financial Performance: Perspective From The Multinational Extractive Sector,** A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy; Brunel Business School; Brunel University; September 2012;p18.

[2] يخلف مريم عزة، **اثر المسؤولية البيئية على صورة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**: دراسة ميدانية بمؤسسة الاسمنت حامة بوزيان SCHB –قسنطينة، جامعة محمد لمين دباغين (سطيف2) 2021-2022 ص69.

[3] يخلف مريم عزة، **المرجع نفسه**، ص73، 74.

3- التوجه نحو الاقتصاد الأخضر: تتجه المؤسسات إلى تبني ممارسات اقتصادية مستدامة تعتمد على إنتاج سلع وخدمات تراعي المعايير البيئية، مما يساهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

4- التفاعل مع المجتمع وأصحاب المصلحة: تعتبر الشفافية والتواصل مع المجتمع المحلي وأصحاب المصالح من المبادئ الأساسية للمسؤولية البيئية. تسعى المؤسسات إلى إشراك المجتمع في جهودها البيئية من خلال نشر تقارير دورية عن أدائها البيئي واعتماد استراتيجيات مستدامة تحظى بقبول واسع.

ثالثا. المقاربات النظرية للمسؤولية البيئية

تتعدد المقاربات النظرية التي تفسر مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسات، حيث تعكس كل مقاربة منهجًا معينًا في التعامل مع الالتزامات البيئية وتأثيراتها على الأنشطة الاقتصادية، ويمكن تصنيف هذه المقاربات إلى ثلاث مقاربات رئيسية[1]:

1- مقاربة "الملوث يدفع": تستند هذه المقاربة إلى مبدأ تحميل المؤسسة الملوثة تكاليف الأضرار البيئية التي تسببها، حيث يلزم الفاعلون الاقتصاديون بتعويض الآثار السلبية لأنشطتهم الصناعية والتجارية على البيئة، ويهدف هذا النهج إلى تحفيز المؤسسات على تبني ممارسات إنتاج مستدامة وتقليل مستويات التلوث، سواء من خلال تبني تقنيات صديقة للبيئة أو الاستثمار في مشاريع الحد من التلوث.

2- مقاربة حقوق الملكية: تفترض هذه المقاربة أن منح حقوق ملكية واضحة للموارد البيئية يسهم في تحسين إدارتها وحمايتها من الاستغلال غير المستدام، وتعتمد هذه النظرية على فرضية أن الأفراد أو المؤسسات التي تمتلك حقوقا قانونية على الموارد البيئية ستكون أكثر حرصًا على الحفاظ عليها، مما يؤدي إلى تقليل المشكلات البيئية الناجمة عن الاستخدام الجماعي للموارد الطبيعية.

3- المقاربة الطوعية: تقوم هذه المقاربة على مبدأ التزام المؤسسات طوعًا بتحسين أدائها البيئي دون تدخل مباشر من السلطات التنظيمية. وتتبنى المؤسسات في هذا السياق برامج بيئية اختيارية مثل أنظمة الإدارة البيئية، والاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، واعتماد سياسات إنتاج مسؤولة بيئيًا. وتحقق هذه المقاربة مزايا متعددة، منها تحسين صورة المؤسسة، وتعزيز تنافسيتها في السوق، إضافةً إلى تقليل المخاطر البيئية على المدى الطويل.

[1] سمير عبد الستار، **و اقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية**: دراسة حالة وحدة إنتاج الكهرباء حاسي غرب(قسم الإنتاج) ورقلة جامعة قاصدي مرباح، 2017 ص 6.

تتميز الاتفاقيات الطوعية بعدة عناصر منها:

- تبسيط عملية هيكلة المؤسسات وتعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية في وضع السياسات البيئية.
- تقديم حوافز مالية للمؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة.
- منح المؤسسات مرونة في تطبيق الالتزامات البيئية، مما يتيح للمستهلكين فرصة اختيار المنتجات بناءً على معايير بيئية.
- دعم البحث والتطوير في التقنيات البيئية المتقدمة.

كما يمكن تصنيف الاتفاقيات البيئية الطوعية إلى عدة أنواع، منها[1]:

أ-الأنظمة الطوعية: تشمل البرامج التطوعية التي تطلقها السلطات العامة، وتُفرض فيها التزامات بيئية على الشركات. ورغم أن هذه الأنظمة لا تتطلب احتلالاً للموارد القانونية كما هو الحال مع الأنظمة الإلزامية، إلا أن غياب عقوبات قانونية قد يحدّ من فعاليتها.

ب-الاتفاقيات بين السلطات العمومية والمؤسسات: تتفاوض الأطراف المعنية على القواعد البيئية التي تُطبق على المؤسسات، مع تحديد العقوبات عند عدم الامتثال.

ج-الاتفاقيات الخاصة: تُبرم بين المؤسسات أو بين المؤسسات والأفراد، وتهدف إلى تحسين الأداء البيئي من خلال التزام طوعي يُلزم الأطراف المعنية.

د-الإجراءات الأحادية الجانب للمؤسسات: هي التزامات بيئية تتبناها المؤسسات بشكل مستقل، سعياً لتحقيق أهداف بيئية محددة أو تعزيز صورتها أمام الجمهور والمستثمرين.

بهذه الطريقة، تساهم الاتفاقيات الطوعية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات مع الحفاظ على المرونة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الثاني: المعايير البيئية ودورها في تحسين أداء المؤسسات

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت معايير الجودة والتقييس من الركائز الأساسية لضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية والصناعية، مما أدى إلى بروز دور المنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير والمواصفات القياسية. وتعد المنظمة الدولية للتقييس (ISO) من أبرز هذه الهيئات،

[1] سمير عبد الستار، **المرجع نفسه**، ص، 7.

حيث تعمل على تطوير معايير تسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات وتعزيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسات.

وفي هذا السياق، برزت معايير ISO 14000 كإطار شامل لإدارة البيئة، لمساعدة المؤسسات على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية البيئية. ويُعتبر معيار ISO 14001 الأكثر أهمية في هذه السلسلة، حيث يحدد المتطلبات الأساسية لنظام إدارة البيئة، مما يتيح للمؤسسات تقليل تأثيرها البيئي والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية. وقد شهد المعيار تطورات متعددة منذ صدوره الأول، ليواكب التغيرات البيئية العالمية ويعزز استدامة الأنشطة الصناعية والتجارية.

أولا. مدخل عام حول المنظمة الدولية للتقييس(ISO)

- **تعريف المنظمة الوطنية للتقييس (ISO)**

تعد المنظمة الدولية للتقييس (International Organization for Standardization ISO) هيئة عالمية غير ربحية تهدف إلى تطوير وتوحيد المعايير الدولية في مختلف القطاعات، تأسست المنظمة عام 1947في جنيف، سويسرا، وبدأت نشاطها الفعلي عام 1964تضم المنظمة في عضويتها 561 هيئة تقييس وطنية، وتصدر أكثر من 19,400 معيار دولي يهدف إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتسهيل التجارة الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة[1].

ثانيا- نشأة سلسلة المعايير ISO14000

يرتبط تطوير سلسلة **ISO 14000** بالجهود العالمية لحماية البيئة وتعزيز الاستدامة. تعود جذور هذه السلسلة إلى مؤتمر البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة عام 1972 في ستوكهولم، حيث سُلّط الضوء على القضايا البيئية الملحة، مما أدى إلى صدور تقرير "مستقبلنا المشترك "عام 1987، الذي عزّز مفهوم التنمية المستدامة كإطار متكامل لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

مع تزايد الاهتمام الدولي بالاستدامة البيئية، ونجاح تطبيق سلسلة ISO 9000 الخاصة بنظام إدارة الجودة، ظهرت الحاجة إلى وضع معايير دولية تعنى بالإدارة البيئية، وفي هذا السياق أنشأت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) عام 1991الفريق الاستشاري الاستراتيجي المعني بالبيئة (SAGE - Strategic Advisory Group on the Environment)، الذي تولّى مسؤولية صياغة الإطار العام لهذه المعايير.

[1] Rapport of « ISO »,**environmental labels and declaration: how to ISO standars help?**,CH-1211Geneve 20 Switzerland,2012,p,3.

خلال عمله، أجرى الفريق مناقشات مكثفة شارك فيها ممثلون عن 20 دولة، 11 منظمة دولية، وأكثر من 100 خبير بيئي، بهدف تحديد المتطلبات الأساسية لوضع معايير عالمية للإدارة البيئية[1] .

ثالثا- إنشاء اللجنة الفنية ISO/TC 207

في عام 1993، وبناءً على توصيات فريق SAGE، **قامت** المنظمة الدولية للتقييس (ISO) بتشكيل اللجنة الفنية ISO/TC 207 ، التي أُوكلت إليها مهمة تطوير معايير الإدارة البيئية. وقد تم تكليف كندا بتولي أمانة هذه اللجنة. وحددت اللجنة **هدفين رئيسيين** لهذه المعايير:

- **تعزيز الاتساق بين المعايير البيئية الوطنية** لتسهيل حركة التجارة الدولية.
- **دعم الجهود البيئية العالمية** من خلال وضع إطار يتيح للمؤسسات تحسين أدائها البيئي بشكل مستمر، مع مراعاة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

ضمّت هذه اللجنة في عضويتها 64دولة، ما يُمثل **60%من الدول** الأعضاء في المنظمة الدولية للتقييس، إلى جانب مشاركة 120مؤسسة تمثل القطاع الصناعي، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالشؤون البيئية.

رابعا- تطوير واعتماد المواصفة ISO 14000: عقدت اللجنة الفنية **ISO/TC 207**سلسلة اجتماعات لمناقشة وتطوير المعايير البيئية، أبرزها في: [2]

- تورنتو، كندا (1993)
- أستراليا (1994)
- أوسلو، النرويج (1995)

أسفرت هذه الاجتماعات عن صياغة خمس مسودات للمعايير المقترحة. وفي عام 1996، تم اعتمادها رسميًا وإصدار المواصفة **ISO 14000**، التي تُحدد المتطلبات العامة لإنشاء أنظمة إدارة بيئية، وفق منهجية قائمة على مبادئ التقييس الدولي.

[1] سارة مرغاد، **تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO14001 نسخة 2015 في المؤسسة الاقتصادية**: دراسة حالة مركز الإمداد ENAC –اوماش- بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر –بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019، ص15.

[2] سارة مرغاد، **المرجع نفسه**، ص16.

خامسا-الالتزام بتطبيق معايير ISO 14000 :

ألزمت **المنظمة الدولية للتقييس (ISO)** المؤسسات التي ترغب في تبني **نظام الإدارة البيئية ISO 14000** بدمج هذه المواصفة ضمن هيكلها التنظيمي، ووضع سياسة واضحة لحماية البيئة، وتنفيذ إجراءات فعلية لتحقيق هذه الأهداف.

يساهم الامتثال لمعايير **ISO 14000** في تحقيق عدة فوائد، منها:

- تحسين صورة المؤسسات وتعزيز مصداقيتها أمام العملاء والشركاء التجاريين.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية البيئية على المستوى الدولي.
- تجاوز العوائق الفنية، السياسية، والجغرافية التي قد تحد من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

مكونات نظام iso14000 للإدارة البيئية:

يرتكز نظام الإدارة البيئية ISO 14000 ، وخاصة المواصفة القياسية ISO 14001 ، على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان الامتثال البيئي وتعزيز الاستدامة، وتشمل هذه المبادئ [1]:

1- **السياسات البيئية والالتزام القانوني:** يشترط النظام وضع سياسات بيئية واضحة تلتزم بالقوانين والتشريعات البيئية السارية، بما يضمن الامتثال المستمر للمتطلبات التنظيمية.

2- **التخطيط الاستراتيجي:** يتطلب تحديد الجوانب البيئية ذات التأثير الكبير، ووضع أهداف وبرامج بيئية تتماشى مع الاستراتيجيات المؤسسية.

3-**التنفيذ والتشغيل:** يشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات البيئية، وتوفير الموارد اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة البيئية بفعالية وكفاءة.

4-**المراقبة والتقييم:** يتمثل في قياس الأداء البيئي، وإجراء عمليات التدقيق الداخلي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة لضمان التحسين المستمر.

5- **المراجعة والتحسين المستمر:** تتطلب المواصفة إجراء مراجعات دورية لنظام الإدارة البيئية من قبل الإدارة العليا، بهدف تقييم مدى تحقيق الأهداف البيئية وتحديد فرص التحسين.

[1] حنان عاشوري، سمية حفظ الله، **دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تحقيق الميزة التنافسية**: دراسة حالة شركة اسمنت تبسة، ماجستر اكاديمي، جامعة تبسة-تبسة-كلية العلوم الاقتصادية، 2016، ص24.

بذلك، تسهم المواصفة القياسية ISO 14000 في تمكين المؤسسات من تطوير نظام إداري بيئي فعال، يسهم في تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والمسؤوليات البيئية، ويعزز قدرتها على التكيف مع التحديات البيئية المتزايدة.

الشكل رقم (1-1): سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000

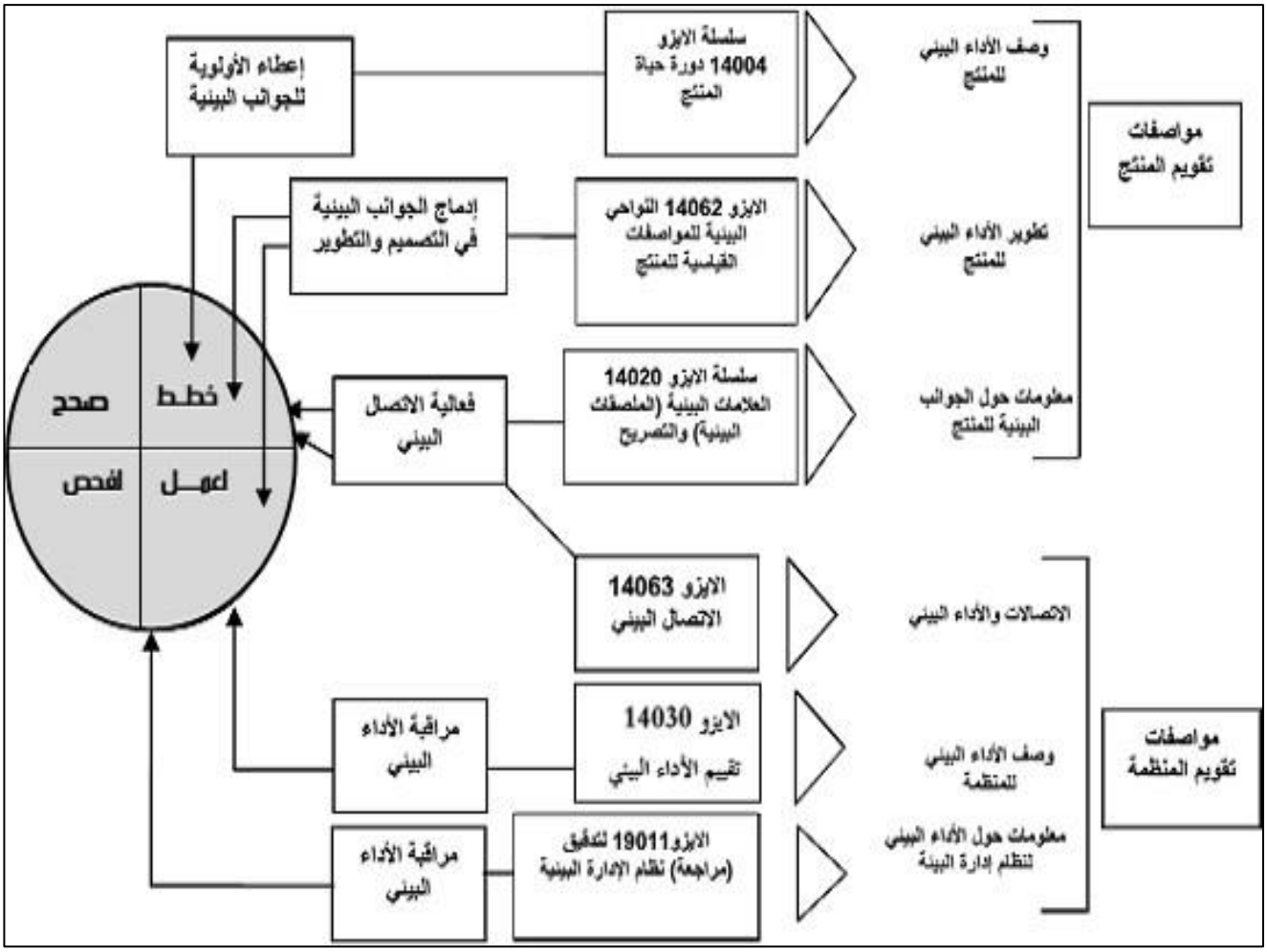

المصدر: ديهمي جابر، *آثار الممارسات البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية*، مذكرة ماستر، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2024، ص 115

يمثل الشكل إطارًا لإدارة الأداء البيئي وفقًا لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي(ISO) ، حيث يعتمد على دورة (PDCAالتخطيط - التنفيذ - المراجعة - التصحيح) لتحسين الأداء البيئي للمنتجات والعمليات. يركز على الامتثال البيئي وتعزيز الاستدامة من خلال تطبيق معايير مثل الأيزو 14004 لإدارة دورة حياة المنتج، والأيزو 14062 للتصميم البيئي، والأيزو 14030 لتقييم الأداء البيئي، والأيزو 19011

لمراجعة نظم الإدارة البيئية. يساعد هذا النموذج المؤسسات على تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الأثر البيئي، وتعزيز الشفافية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة والامتثال البيئي الفعّال.

وفيما يلي عرض مفصل حول سلسلة المواصفات الدولية الايزو 14000 في الجدول التالي:

الجدول رقم(1 - 1):قائمة بسلسلة المواصفة الدولية القياسية (ISO14000)

نوع الوثيقة	رقم و تاريخ المصادقة	العنوان
	14001:1996	نظم الإدارة البيئية، مواصفات مع مرشد للاستخدام
	14004:1996	نظم الإدارة البيئية، إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة و التقنيات السائدة
	14010:1996	المبادئ العامة للتدقيق البيئي، ويطبق على جميع الأشكال
	14011:2002	وثيقة توجيهية تستخدم لتدقيق نظام إدارة البيئة
	14013:2002	تحديد الإطار العام لكيفية إدارة برنامج التدقيق البيئي وفقا ISO 14011
	14014:2001	تحديد عمليات التدقيق الأساسية
	14015:2001	تدقيق نظم الإدارة البيئية: التقييم البيئي للموقع
	19011:2002	إرشادات تدقيق نظام إدارة البيئة
	14020:2000	الملصقات والإعلان البيئي: الإعلان البيئي الذاتي
	14021:1999	الملصقات والإعلان البيئي: تحديد شروط استخدام الرموز البيئية
	14022:1999	الملصقات والإعلان البيئي: تقديم إطار استخدام الرموز البيئية و التحقق منها
	14023:1999	الملصقات والإعلان البيئي: الملصقات البيئية نوع 1،المبادئ،والإجراءات
WD	--:14025	الملصقات والإعلان البيئي: مبادئ إرشادية وإجراءات
WD/TR	--:14026	الملصقات والإعلان البيئي: الإعلان البيئي،3 مرشد للمبادئ والإرشاد.
ISO	14031:1999	الإدارة البيئية: تقويم الأداء البيئي: الإرشادات
TR	14032:1999	الإدارة البيئية: تقويم الأداء البيئي: دراسة حالة لتوضيح استخدام ISO 14031
ISO	14040:1997	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: المبادئ وإطار العمل
	14041:1998	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: تعريف الهدف، المجال، تحليل المخزون
	14042:2000	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة تقدير تاثير دورة الحياة.
	14043:2000	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة توفير بيانات تقدير دورة الحياة

TR	14048:1999	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة أمثلة لتطبيق ISO 14040
	14050:2000	الإدارة البيئية: المفردات
ISO	14061:1998	معلومات لمساعدة منظمات رعاية الغابات في استخدام نظام الإدارة البيئية لمقياس ISO14001،ISO14000
	14064:1997	دليل للجوانب البيئية في مقياس المنتج

ISO: مقياس دولي

WD: مسودة عمل

TR: تقرير لجنة

المصدر: International Organization for Standardization. (2023). *ISO 14000 Family - Environmental Management*. ISO. Retrieved from https: //www. iso. org

المطلب الثالث: المؤسسة في ظل المسؤولية البيئية

في ظل المسؤولية البيئية، تتحول المؤسسات الاقتصادية إلى كيانات مسؤولة تجاه البيئة، حيث تتعهد بتقليل الآثار البيئية الناجمة عن عملياتها. هذا الالتزام يعد جزءًا من إستراتيجيتها الشاملة لتحسين صورة المؤسسة لدى الأطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك الموظفين والسكان المحليين. من خلال تطبيق أنظمة الإدارة البيئية مثل14001 ISO ، تعمل المؤسسات على دمج التكنولوجيا النظيفة في عملياتها الإنتاجية، مما يسهم في تحسين الأداء البيئي وتعزيز الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الاتصالات البيئية دورًا هامًا في تعزيز الوعي بين الموظفين والمجتمع المحلي حول جهود المؤسسة في حماية البيئة.

أولا. المؤسسة الاقتصادية في ظل المسؤولية البيئية

في السابق، كانت المؤسسات الاقتصادية تركّز بشكل أساسي على تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد وتعظيم الأرباح، دون مراعاة التأثيرات السلبية لأنشطتها على البيئة. ومع تزايد الوعي البيئي، برزت الحاجة إلى التوفيق بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد للمسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية.

ولتلبية المتطلبات البيئية وضغوط السوق، أصبح من الضروري دمج البعد البيئي في استراتيجيات الإدارة، مع اتخاذ إجراءات وتدابير تعزز الالتزام بالمسؤولية البيئية. ومن بين أبرز المفاهيم التي ظهرت في هذا السياق:[1]

1- الاقتصاد الأخضر: يشير هذا المفهوم إلى نموذج اقتصادي يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تقليل المخاطر البيئية وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية. ويركّز الاقتصاد الأخضر على تعزيز الممارسات الإنتاجية الصديقة للبيئة، وتقليل انبعاثات الكربون، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية.

2- التسويق الأخضر: يُعد التسويق الأخضر إستراتيجية تسويقية تهدف إلى الترويج للمنتجات والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي السلبي، كما يشمل تبني المؤسسات لممارسات إنتاجية صديقة للبيئة. ويسهم هذا النوع من التسويق في تعزيز وعي المستهلكين البيئي، ودفعهم نحو تبني سلوكيات استهلاكية أكثر استدامة.

3- السلوك الأخضر: يتمثل السلوك الأخضر في التزام المؤسسات والمستهلكين بممارسات مستدامة تهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية الضارة. ويشمل ذلك تفضيل المنتجات الصديقة للبيئة، وترشيد استهلاك الموارد، ودعم السياسات البيئية، مما يعزز دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.

4- المنتج الأخضر: يشير إلى المنتجات التي يتم تصنيعها باستخدام مواد صديقة للبيئة، وتخضع لدورة حياة تضمن الحد من الانبعاثات والتلوث البيئي. ويتميز المنتج الأخضر بتقليل استهلاك الطاقة والمواد الخام، مع تجنب استخدام المواد الكيميائية الضارة، وتعزيز إمكانية إعادة التدوير.

5- الإعلان الأخضر: يُعرف الإعلان الأخضر بأنه أداة تسويقية تستخدمها المؤسسات لنقل رسائلها البيئية إلى الجمهور المستهدف. ويهدف إلى زيادة وعي المستهلكين بأهمية الاستهلاك المستدام، والترويج للمنتجات الصديقة للبيئة، وتشجيع السلوكيات البيئية الإيجابية.

ثانيا. الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

يُنظر إلى استدامة المؤسسات الاقتصادية على أنها تعتمد بشكل كبير على تبني ممارسات إدارية فعالة تهدف إلى الحد من التلوث البيئي. وفي هذا السياق، تعمل المؤسسات على تحليل وضعها البيئي الحالي من أجل تبني تقنيات حديثة أكثر كفاءة ونظافة، مما يسهم في تقليل استهلاك الموارد والطاقة إلى

[1] سمير عبد الستار، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

أدنى المستويات الممكنة. كما تعتمد هذه المؤسسات على معايير محددة للتحكم في تدفق النفايات وجعلها قابلة لإعادة التدوير، وذلك استجابةً للتحولات التكنولوجية التي تعزز مفهوم الكفاءة البيئية، والمعروفة بـ "الإيكو-إفشنسي (Eco-Efficiency) "[1].

إن تطبيق هذا النهج يسهم في توفير منتجات وخدمات بأسعار تنافسية، مما يساعد في تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق مستوى معيشي أكثر جودة، بما يتماشى مع قدرات الموارد الطبيعية. ونظرًا لتزايد الاهتمام بالاتجاهات البيئية في فلسفة الأعمال، أصبح من الضروري تبني استراتيجيات فعالة في مجال الإدارة البيئية.

1- مفهوم الإدارة البيئية

تُعرَّف الإدارة البيئية بأنها "الإدارة الفعالة للسياسات والمعايير البيئية"، وتشمل هذه العملية وضع أهداف تسهم في حماية البيئة، وتحديد الوسائل المناسبة لتنفيذ مختلف الوظائف ذات الصلة. ويشير هذا التعريف إلى أن الإدارة البيئية تتمحور حول مجموعة من البرامج والخطط التي تُنفَّذ ضمن إطار الحفاظ على البيئة[2].

كما تُعرَّف الإدارة البيئية بأنها "الهيكل الوظيفي للمؤسسة"، الذي يتضمن عمليات التخطيط، والمسؤوليات، والممارسات العلمية، والإجراءات التشغيلية، وآليات التطوير، بالإضافة إلى المتابعة الدورية للسياسات البيئية. وتهدف هذه العمليات إلى تحسين أداء المؤسسة وتقليل آثارها البيئية، من خلال تطبيق استراتيجيات للحد من الأضرار البيئية، مما يجعلها أداة رئيسية لتقليل الأثر السلبي على البيئة.

وفي سياق آخر، تُعدّ الإدارة البيئية امتدادًا لمفهوم الإدارة العامة، حيث تعتمد على ذات الوظائف الإدارية الأساسية مثل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة. غير أنها تُوظَّف بصفة خاصة في المجالات البيئية لضمان الحد من الآثار البيئية السلبية، وتعزيز الاستدامة، وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات.

---

[1] سمير عبد الستار، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] خلود جبار، ريان بن زايد، **دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية** - دراسة ميدانية بمؤسستي: مطاحن عمر بن عمر، مؤسسة عبيدي للمصبرات الغذائية، ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2022، ص 3.

2- أهمية الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية

تعدّ الإدارة البيئية عنصرًا جوهريًا في استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية، حيث تسهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاعتبارات البيئية. ويؤدي إنشاء إدارة متخصصة تتمتع بالاستقلالية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة إلى تعزيز التنسيق مع الجهات التنفيذية، مما يسهم في إدماج المعايير البيئية في العمليات التشغيلية. وتبرز أهمية الإدارة البيئية من خلال المحاور التالية: [1]

- **تعزيز القيمة الاقتصادية للبيئة النظيفة:** يساهم التقييم المنهجي للخسائر الاقتصادية الناجمة عن التدهور البيئي في إبراز أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدامها.
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري: يشمل ذلك تقليل التأثيرات البيئية لمشروعات النقل والمواصلات، وإنتاج الطاقة، وإدارة المخلفات، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- إدماج البعد البيئي في القطاعات الإستراتيجية: يُعنى ذلك بتضمين المعايير البيئية في مشروعات حيوية، مثل إدارة الموارد المائية ومعالجة المخلفات السائلة، لضمان استدامة الموارد.
- تحقيق كفاءة اقتصادية في إدارة المخلفات: يؤدي تحسين عمليات معالجة المخلفات إلى خفض التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل، مما يعزز كفاءة الأداء البيئي للمؤسسة.
- إجراء دراسات التحكم في التلوث: تمكّن هذه الدراسات المؤسسات من تحديد مصادر التلوث وآثاره المحتملة، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للحد منه.
- تعزيز الشراكة مع الجهات المتخصصة: تسهم الاستعانة بالكيانات الخارجية ذات الخبرة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف، مما يدعم تحسين الأداء البيئي للمؤسسات.

وضع سياسات وإرشادات بيئية داخل المؤسسة: يساعد تطوير لوائح وإجراءات داخلية خاصة بالنظافة والوقاية في خلق بيئة عمل مستدامة وتحسين الالتزام بالمعايير البيئية.

3- وظائف الإدارة البيئية

تُعدّ الإدارة البيئية مجالًا يشمل مجموعة من الوظائف التي تستند أساسًا إلى مبادئ الإدارة التقليدية، إلا أنها تتميز بتركيزها على الجوانب البيئية، مما يجعلها تختلف عن الوظائف الإدارية التقليدية من حيث إدماج البعد البيئي في عملياتها المختلفة. ويؤدي تطبيق هذه الوظائف إلى تحسين

[1] خلود جبار، ريان بن زايد، **المرجع نفسه**، ص 5.

الأداء البيئي للمؤسسات، حيث تعتمد على معايير دولية، من أبرزها المعيار (ISO 14001)، الذي يستند إلى نموذج (PDCA) (التخطيط - التنفيذ - الفحص - التحسين)، وهو إطار يسهم في تحسين جودة الإدارة البيئية وتعزيز أدائها المستدام[1].

وتتمثل وظائف الإدارة البيئية وفق هذا النموذج فيما يلي:

- **التخطيط البيئي (PLAN):** يشمل تحديد الأهداف البيئية للمؤسسة، ووضع خطط وبرامج العمل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.
- **التنفيذ (DO):** يتمثل في تطبيق البرامج والخطط البيئية المعتمدة، مع ضمان توفير الموارد والإمكانات الضرورية لإنجاحها.
- **الرقابة البيئية (CHECK):** تتضمن قياس الأداء البيئي، ومتابعة مدى الالتزام بالمعايير البيئية المعتمدة، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.
- **التحسين والتطوير (ACT):** يشمل مراجعة الأداء البيئي، وتحديد سبل التحسين المستمر، بما يسهم في تحقيق التطوير المستدام وتعزيز الكفاءة البيئية للمؤسسة.

ويعكس هذا النموذج نهجًا ديناميكيًا يهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية، من خلال التقييم المستمر والتطوير المستدام للأداء البيئي في المؤسسات، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] محمد الهادي خنوس، "**دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة سوناطراك**"، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2014، ص، 33.

الشكل رقم (1-2): وظائف الإدارة البيئية

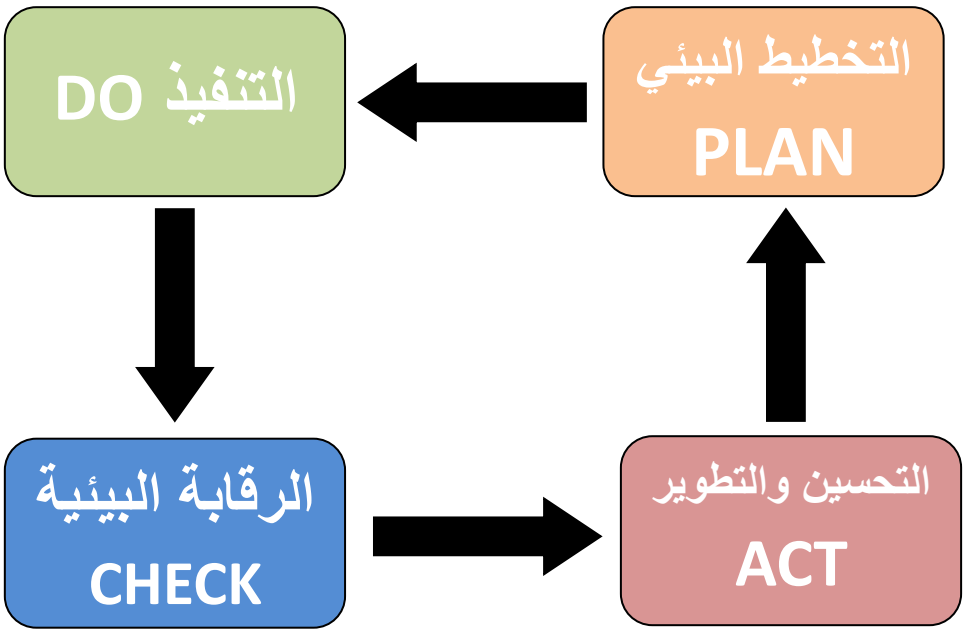

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني: نظام الإدارة البيئية وفق ISO 14001

ازداد الاهتمام خلال العقود الأخيرة بشؤون البيئة، حيث أضحت من بين المشاغل الأساسية للمنظمات الاقتصادية، نتيجة الضغوط المتزايدة من مختلف الجهات كالحكومات، الهيئات الدولية، والمجتمع الأهلي. وقد أدى ذلك إلى تطوير مجموعة من المقاييس والأدوات التي تساعد المؤسسات على إدراج البعد البيئي في أعمالها، من أبرزها نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية14001 ISO ، والذي يمثل أحد أهم النظم القياسية الرامية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسات.

يساعد هذا النظام على بناء إطار إداري منظم يضمن التسيير الفعال للجوانب البيئية الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ويساهم في تقليل الآثار السلبية على البيئة مع تعزيز الامتثال للتشريعات والاشتراطات التنظيمية. ومن هذا المنطلق، فإن فهم المفاهيم الأساسية لهذا النظام، وتحليل أثره على الأداء المؤسسي، يمثلان خطوة جوهرية لتقييم مدى فعالية التوجه البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية وفق نظام الإدارة البيئية ISO 14001

يعد نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية ISO 14001 من بين أهم الأنظمة المعتمدة عالمياً لمساعدة المؤسسات على تحسين أدائها البيئي بشكل ممنهج. ويقوم هذا النظام على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تشكل الإطار العام لتطبيقه، مثل دورة التحسين المستمر، والتوافق مع التشريعات البيئية، وتحديد الجوانب البيئية الهامة.

أولا. تعريف نظام الإدارة البيئية (ISO14001)

يُعرف المعيار الدولي ISO 14001 على أنه مجموعة من المواصفات والمعايير العالمية التي تم تطويرها بهدف إنشاء وتعزيز نظام فعال لإدارة البيئة داخل مختلف المؤسسات، بغض النظر عن طبيعتها أو حجمها أو نوع أنشطتها. ويوفر هذا النظام إطارًا عامًا يمكّن المؤسسات من تطبيق ممارسات بيئية مسؤولة، بما يحقق الامتثال للمتطلبات البيئية القانونية وتحسين الأداء البيئي بشكل مستدام. ووفقًا لمنظمةISO ، فإن نظام الإدارة البيئية يُعد جزءًا لا يتجزأ من الهيكل الإداري للمؤسسة، حيث يشمل السياسات والإجراءات والمسؤوليات والممارسات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتنفيذها وتحقيق أهدافها البيئية بفاعلية. كما يُنظر إلى هذا النظام على أنه وسيلة فعالة للحفاظ على الاستدامة

البيئية وتعزيز الأداء البيئي للمؤسسة من خلال تحسين عملياتها التشغيلية وتقليل التأثيرات السلبية لأنشطتها على البيئة[1].

ثانيا. أهمية نظام الإدارة البيئية ISO14001

يسهم نظام الإدارة البيئية في تعزيز الأداء البيئي للمؤسسات من خلال إتباع نهج منهجي يهدف إلى تقليل الآثار البيئية الضارة الناجمة عن أنشطتها المختلفة. ويتضمن هذا النظام مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى الوقاية من التلوث، والحد من استهلاك الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية بما يتوافق مع المتطلبات البيئية العالمية.

ومن مزايا تطبيق نظام ISO14001 [2]:

- **تحسين الامتثال البيئي**: من خلال ضمان الالتزام بالتشريعات والمعايير البيئية المحلية والدولية.
- **تعزيز الكفاءة التشغيلية:** عبر تحسين استهلاك الموارد وتقليل النفايات والانبعاثات البيئية الضارة.
- **تحقيق ميزة تنافسية:** إذ يعكس التزام المؤسسة بالممارسات البيئية المستدامة، مما يعزز سمعتها لدى العملاء والشركاء.
- **تحسين إدارة المخاطر:** من خلال تقليل احتمالية وقوع الحوادث البيئية وتعزيز القدرة على التعامل معها بفعالية عند حدوثها.

وبناءً على ما سبق، يُمكن الاستنتاج بأن ISO 14001 يمثل أداة إستراتيجية تسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية، مما يساعد المؤسسات على تعزيز أدائها البيئي بطريقة منظمة ومستدامة.

[1] سارة مرغاد، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2] الهيئة الدولية للتوحيد القياسي(ISO)، مقدمة إلى ISO 14001 ، متاحة على: https: //www. iso. org/iso/introduction_to_is_14001. pdf، تاريخ الاطلاع: 4 مارس 2025.

المطلب الثاني: اثر الإدارة البيئية على الأداء المؤسسي

أولا. نظام الإدارة البيئية

يُعَدُّ نظام الإدارة البيئية (Environmental Management System - EMS) أحد الأنظمة الفرعية التابعة للإدارة العامة، حيث يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة التي تهدف إلى صياغة الأهداف والسياسات البيئية للمؤسسة، وضمان الالتزام بالتشريعات البيئية، وتحسين الأداء البيئي بشكل مستمر. ويتميز هذا النظام بكونه إطاراً تكاملياً لإدارة التأثيرات البيئية الناتجة عن أنشطة المؤسسة، بغض النظر عن حجمها أو طبيعة عملها.[1]

وفقاً للتعريفات الأكاديمية، يُنظَر إلى نظام الإدارة البيئية على أنه "دورة ديناميكية مستمرة تشمل التخطيط، التنفيذ، المراجعة، والتطوير للأنشطة والممارسات التي تعزز الالتزامات البيئية للمؤسسة". كما يُركِّز على تبني ممارسات إدارية بيئية منهجية لتحقيق التوافق مع القوانين، وتقليل التلوث، وتنفيذ السياسات البيئية بكفاءة.

في إطار المعايير الدولية، يُعرِّف نظام (ISO 14000) هذا النظام بأنه "مكون أساسي ضمن هيكل إدارة المؤسسة، يهدف إلى تطوير السياسات البيئية، وإدارة الجوانب البيئية ذات الصلة بأنشطتها، من خلال وضع أهداف محددة وبرامج عمل لتحقيقها". وهذا يؤكد دور النظام في إدارة المظاهر البيئية عبر خطط إستراتيجية تعتمد على المراجعة الدورية والتعديلات التصحيحية.

يتضح من ذلك أن نظام الإدارة البيئية يعتمد على إجراءات منظمة لضمان الاستدامة البيئية، حيث يُسهِم في تحويل الالتزامات القانونية إلى ممارسات عملية، ويعزز الشفافية والمسؤولية المؤسسية تجاه البيئة.

ثانيا. خصائص نظام الإدارة البيئية

يتألف نظام الإدارة البيئية من سلسلة عمليات التحسين المستمر، التي تُبنى على مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيقه في المؤسسات، بغض النظر عن نوعها أو حجمها. ويهدف هذا النظام إلى إقامة وإدارة نظام إداري بيئي يتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي[2]:

[1] خلود جبار، **مرجع سبق ذكره**، ص، 11.

[2] محمد الهادي خنوس، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

أ. **الاهتمام بمبدأ المصلحة:** يركز نظام الإدارة البيئية على الأخذ بعين الاعتبار جميع متطلبات الأطراف المعنية بالمؤسسة، بما في ذلك العاملين داخل المؤسسة والمجتمع المحيط بها. كما يتطلب الالتزام بالمعايير البيئية الدولية والمحلية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. إذا كان التحسين المستمر بالنسبة لنظام الإدارة البيئية يهدف إلى تحقيق التوافق مع الظروف أو المتغيرات مقارنة بالأداء السابق، فإن الاستمرارية في تطبيق النظام تستلزم وضع أهداف واضحة لتحسين الأداء البيئي.

ب- **المعرفة من طرف ذوي المصلحة:** يُعد إشراك الأطراف ذات العلاقة أمرًا جوهريًا في المؤسسات التي تعتمد أنظمة الإدارة البيئية، حيث يُسهم ذلك في توفير صورة واضحة عن الأهداف البيئية للمؤسسة.

ج- **المرونة وإمكانية التطوير:** يتسم نظام الإدارة البيئية بقدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية والتكنولوجية، مما يتيح للمؤسسات تطوير أدائها بشكل مستمر بما يتماشى مع متطلبات السوق والبيئة.

د-**البساطة والفعالية:** يتميز النظام بإجراءات واضحة ومبسطة تسهل عملية التنفيذ وتقلل من الأخطاء المحتملة، مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية.

هـ-**التوافق مع باقي الأنظمة الإدارية:** يتطلب تطبيق نظام الإدارة البيئية تكامله مع الأنظمة الإدارية الأخرى في المؤسسة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية.

ثالثا. فوائد تطبيق نظام الإدارة البيئية

- تحسين الأداء المالي للمؤسسات من خلال تقليل التكاليف المرتبطة بالموارد والطاقة.
- تعزيز الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية المحلية والدولية.
- تقليل التأثيرات السلبية الناتجة عن العمليات الإنتاجية على البيئة.
- تحسين سمعة المؤسسة وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين بها.
- الحد من الأمراض الناتجة عن أضرار البيئة الداخلية، مما يساهم في تقليل تكاليف العلاج للأفراد.
- اكتساب المزايا التنافسية للمنتجات التي تطبق نظام الإدارة البيئية.
- تطبيق أسلوب دورة حياة المنتج (Product Life-Cycle) لتحسين جودة المنتجات وتقليل معدلات الهدر في الإنتاج.

يُعتبر تطبيق نظام الإدارة البيئية خطوة إستراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث يُسهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمؤسسات.

رابع. اثر الإدارة البيئية على تحسين كفاءة المؤسسة وتقليل التكاليف:

يُمثل تطبيق نظام الإدارة البيئية (EMS) استثماراً استراتيجياً للمؤسسات، رغم ما يتطلبه من تكاليف أولية تشمل تحديث البنية التحتية، واعتماد تقنيات صديقة للبيئة، وتدريب الموارد البشرية، وإعادة هيكلة العمليات الإنتاجية بما يتوافق مع المعايير الدولية كمواصفة ISO 14000، وتكمن أهمية هذا النظام في كونه مدخلاً لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة في ظل التحوُّل العالمي نحو الاقتصاد الأخضر وارتفاع وعي المستهلكين والمستثمرين بأهمية الممارسات المستدامة تتمثل في ما يلي[1].

1- تحسين الكفاءة التشغيلية

أ- ترشيد استهلاك الموارد:

- خفض استخدام الطاقة والمواد الخام عبر تقنيات الإنتاج الأنظف، مثل إعادة تدوير المخلفات وتحسين كفاءة الآلات.
- تقليل الهدر في العمليات الإنتاجية عبر مراقبة الجودة واعتماد معايير ISO 14000، مما يُحسِّن إدارة سلسلة التوريد.

ب- رفع إنتاجية العاملين:

- تحسين بيئة العمل عبر تقليل المخاطر البيئية (كالتلوث)، مما يُقلل التغيُّبات ويرفع الروح المعنوية.
- تدريب الكوادر على ممارسات مستدامة تُسهم في سرعة تنفيذ المهام وتقليل الأخطاء.

تحسين جودة المنتج:

- ضبط العمليات الإنتاجية يحد من نسبة المنتجات المعيبة، مما يُقلل تكاليف الإعادة أو التعديل.

2- تقليل التكاليف التشغيلية

أ. خفض تكاليف الطاقة والمواد الخام:

- اعتماد أنظمة إضاءة وتبريد موفرة للطاقة، واستخدام مواد أولية معاد تدويرها.
- تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية عبر إعادة استخدام النفايات داخلياً.

ب. تخفيض نفقات إدارة النفايات:

[1] خلود جبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 14، 15.

- -تحويل النفايات إلى موارد قابلة للبيع أو الاستخدام الداخلي (مثل تحويل المخلفات العضوية إلى سماد).
- تجنُّب تكاليف التخلص الآمن من النفايات الخطرة عبر تبني استراتيجيات الوقاية.

ج- تجنب التكاليف غير المباشرة:

- الامتثال للقوانين البيئية يُقلل من مخاطر الغرامات المالية والدعاوى القضائية.
- خفض أقساط التأمين المرتبطة بالمخاطر البيئية نتيجة تحسين السمعة المؤسسية.

3- تعزيز الميزة التنافسية عبر الكفاءة

أ. اختراق الأسواق الخضراء:

- تلبية متطلبات الأسواق التي تفرض معايير بيئية صارمة (كالاتحاد الأوروبي)، مما يفتح آفاقاً تصديرية جديدة.
- جذب المستهلكين الواعيين بيئياً عبر تقديم منتجات صديقة للبيئة بأسعار تنافسية.

ب. تحسين العلاقة مع الشركاء:

- تعزيز الثقة مع الموردين والمستثمرين الذين يُفضّلون التعامل مع مؤسسات ذات سجل بيئي ممتاز.

4- آثار طويلة المدى على الاستدامة المالية

أ. استقرار التكاليف التشغيلية:

- الاعتماد على موارد محلية مُعاد تدويرها يُقلل التأثر بتقلبات أسعار المواد الخام العالمية.

ب. بناء مرونة مؤسسية:

- القدرة على مواجهة الأزمات (كندرة الموارد أو تشديد القوانين) عبر بنية تحتية قائمة على الكفاءة والابتكار.

تُظهر الإدارة البيئية تأثيراً مباشراً على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف، ليس كإستراتيجية بيئية فحسب، بل كمدخل استراتيجي لتعزيز الربحية والاستدامة. فمن خلال دمج البعد البيئي في صميم العمليات، تُحقّق المؤسسات توازناً بين الأداء الاقتصادي والمسؤولية المجتمعية، مما يُؤهلها لقيادة قطاعاتها في ظل اقتصاد عالمي يتجه بقوة نحو الاستدامة.

المطلب الثالث: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية

أولا. تعريف الأداء

يعد مفهوم الأداء من المصطلحات الأساسية التي تحظى باهتمامٍ متزايدٍ في البحوث المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، إذ يُستخدم بكثرة في الأدبيات النظرية. ومع ذلك، فإن تعدد وجهات النظر حول هذا المفهوم قد أدى إلى اختلافاتٍ في تحديد دلالته الدقيقة، حيث يمكن أن يشير إلى مدى تحقيق الأهداف المحددة، أو إلى كفاءة استخدام الموارد في إنجاز المهام المطلوبة[1].

في العديد من الحالات، نجد أن الأداء يُستخدم كمؤشر لقياس نجاح المؤسسة، كما يُعَدُّ أحد العوامل الأساسية لضمان إستمراريتها في بيئة الأعمال التنافسية. علاوة على ذلك، لا يقتصر الأداء على البُعد المالي فقط، بل يشمل أيضًا أبعادًا أخرى مثل البعد البيئي والاجتماعي، مما يعكس الاتجاهات الحديثة نحو التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

ثانيا. مكونات الأداء

يُعتبر الأداء عنصرًا جوهريًا في نجاح المؤسسات الاقتصادية واستمراريتها، إذ يعتمد على مجموعة من المكونات الرئيسية، تشمل الفعالية، الكفاءة، والإنتاجية. ويُشكّل الأداء محورًا رئيسيًا في عمليات التسيير، حيث يسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وضمان استدامتها ضمن بيئة أعمال ديناميكية ومتغيرة والمتمثلة في[2]:

أ- **الفعالية:** تُعد الفعالية إحدى الركائز الأساسية في قياس الأداء المؤسسي، حيث تعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المخططة وفقًا لمستويات الأداء المحددة مسبقًا. ووفقًا لتعريف **Vincent Plauchet**، فإن الفعالية تُعبّر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج المرجوة من أنشطتها التشغيلية والإستراتيجية. ويتم قياس الفعالية من خلال العلاقة النسبية بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة،

وذلك وفقًا للمعادلة التالية:

---

[1] بدرة سلفاوي، محمد بركة، "**محولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسات البترولية العاملة بالجزائر** خلال الفترة 2011-2015"مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد12، 2017، ص 58.

[2] خديجة دزازيت، معطا الله مبروكة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**: دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة، 2012_2013 ص 4.

الفعالية = Rp /Rm

حيث: **Rm**: قيمة المخرجات الفعلية

Rp: قيمة المخرجات المتوقعة

ب- **الكفاءة:** تشير الكفاءة إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل قدر ممكن من الموارد المتاحة، مما يسهم في تحسين الأداء وتقليل التكاليف التشغيلية. ويُعرّف **Vincent Plauchet** الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة بأدنى تكلفة. ويتم قياس الكفاءة من خلال العلاقة بين المخرجات والمدخلات،

وفقًا للمعادلة التالية:

الكفاءة =Mr /Rm

حيث: **Rm**: المخرجات

Mr: المدخلات

ج- **الإنتاجية:** تُعرف الإنتاجية على أنها مقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق المخرجات المرجوة. ويتم تقييم الإنتاجية من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات.

تعريف آخر للإنتاجية: تُعتبر الإنتاجية مقياسًا للكفاءة، حيث تُمثل مدى تحويل المؤسسة للمدخلات إلى مخرجات خلال فترة زمنية محددة، وتعكس بذلك القدرة الإنتاجية النسبية للعوامل المستخدمة.

ثالثا. أنواع الأداء

يتم تصنيف الأداء حسب المعايير التالية:

1. حسب معيار الشمولية:

يمكن تصنيف أداء المؤسسة الى نوعين رئيسيين: الأداء الكلي والأداء الجزئي [1].

[1] فارس بن يونس وعلاء الدين هدوري، **استخدام المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**: دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر (وحدة قالمة للعجائن)للفترة (2018_2022)، ماجستير، جامعة 8ماي 1945قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2024 ، ص19.

أ- الأداء الكلي: يشير الأداء الكلي إلى الإنجازات التي ساهمت فيها مختلف العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة من أجل تحقيق أهدافها. ويتميز هذا النوع من الأداء بعدم إمكانية عزو الإنجازات المحققة إلى عنصر واحد فقط دون مساهمة باقي العناصر.

ب- الأداء الجزئي: يعبر الأداء الجزئي عن النتائج المحققة على مستوى الأنظمة الفرعية داخل المؤسسة. ويشمل هذا النوع من الأداء تقييم عناصر محددة وفق معايير مختلفة، حيث يمكن تقسيمه إلى عدة أنواع، مثل أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفتي المالية والتسويق، بالإضافة إلى أداء الأفراد داخل المؤسسة.

2. حسب معيار المصدر:

بناءً على معيار المصدر، يمكن تقسيم الأداء المؤسسي إلى نوعين رئيسيين: الأداء الداخلي والأداء الخارجي، وذلك على النحو التالي:[1]

أ- الأداء الداخلي: يُعرّف الأداء الداخلي بأنه الأداء الخاص بالوحدة التنظيمية، وهو نتاج الموارد التي تمتلكها المؤسسة. ويتضمن بشكل أساسي ما يلي:

- الأداء البشري: يشير إلى أداء الأفراد العاملين في المؤسسة، والذين يمكن اعتبارهم موردًا استراتيجيًا يسهم في خلق القيمة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال إدارة فاعلة لمهاراتهم.
- الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة على الاستخدام الفعال لاستثماراتها التقنية.
- الأداء المالي: يكمن في الكفاءة والفاعلية في تهيئة واستخدام الموارد المالية المتاحة.

ب- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن المتغيرات والتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية للمؤسسة، يظهر هذا النوع من الأداء بشكل عام في النتائج الإيجابية التي تحققها المؤسسة، مثل ارتفاع سعر البيع. وتنعكس هذه التغيرات على الأداء بصورة إيجابية أو سلبية. ويتطلب هذا النوع من الأداء تحليل المؤسسة لنتائجها، وهو أمر ذو أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بمتغيرات كمية يمكن قياسها وتحديد أثرها.

3. حسب معيار الطبيعة:

يمكن تصنيف الأداء بناء على طبيعته الى أربعة أنواع رئيسية: الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء التكنولوجي والأداء الإداري وذلك على النحو التالي[1]:

[1] فارس بن يونس، **المرجع نفسه**، ص 19.

أ. **الأداء الاقتصادي:** يُعتبر الأداء الاقتصادي جوهر نشاط المؤسسة، حيث يعكس مدى تحقيقها لأهدافها الاقتصادية من خلال تعظيم نتائجها المالية والاستفادة المثلى من مواردها. ويُقاس هذا النوع من الأداء عادة باستخدام مؤشرات مالية ومقاييس ربحية متنوعة.

ب. **الأداء الاجتماعي:** يُعدّ الأداء الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، حيث يعكس مدى مساهمتها في خدمة المجتمع والجهات ذات العلاقة. ومن الصعب قياس هذا النوع من الأداء باستخدام مؤشرات كمية دقيقة، إذ يعتمد بدرجة كبيرة على المعايير النوعية والتأثيرات الاجتماعية المختلفة.

ج. **الأداء التكنولوجي:** يرتبط الأداء التكنولوجي بمدى قدرة المؤسسة على تحديد واستغلال التكنولوجيا بفعالية خلال عملياتها التشغيلية والتخطيطية. في بعض الحالات، تُعتبر الأهداف التكنولوجية جزءًا من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، نظرًا لأهميتها الكبيرة في تحسين الإنتاجية والتنافسية.

د. **الأداء الإداري:** يشمل الأداء الإداري قدرة المؤسسة على التخطيط الفعّال، ووضع السياسات التشغيلية المناسبة، وإدارة العمليات بأساليب تحقق الكفاءة والفعالية. كما يعتمد تقييم هذا الأداء على مدى نجاح المؤسسة في استخدام منهجيات متطورة في بحوث العمليات وتحليل الأداء الإداري.

4: حسب معيار الوظيفة

وفقا لمعيار الوظيفة، يمكن تصنيف الأداء المؤسسي تبعا لوظائف المؤسسة المختلفة على النحو التالي[2]:

أ- أداء الوظيفة المالية: يُعرّف أداء الوظيفة المالية بأنه مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية، ويشمل ذلك تحقيق التوازن المالي، توفير السيولة اللازمة لتسديد الالتزامات، وتحقيق المردودية.

ب- أداء الوظيفة الإنتاجية: يتجسد أداء الوظيفة الإنتاجية في قدرة المؤسسة على تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة مع الحفاظ على جودة عالية وتدنية التكاليف.

ج- أداء وظيفة البحث والتطوير: يُقيّم أداء وظيفة البحث والتطوير بناءً على عدة مؤشرات، منها قدرة المؤسسة على التنويع وإنتاج منتجات جديدة، بالإضافة إلى قدرتها على الاختراع والابتكار.

---

[1] خديجة دزازيت، معطاالله مبروكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[2] خديجة دزازيت، معطاالله مبروكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 6 .

د- أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء وظيفة الأفراد في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله، وإنجاز مهامه بنجاح.

رابعا. مؤشرات قياس الأداء

لقد شهد مفهوم الأداء تطورًا ملحوظًا، حيث انتقل من مجرد التركيز على أنظمة مراقبة التسيير التقليدية إلى اعتماد أساليب تقييم شاملة تراعي أبعادًا متعددة. تتطلب هذه الأساليب معايير تسمح بقياس النتائج على نطاق أوسع وأكثر شمولية، وذلك لتلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية من خلال الحصول على بيانات دقيقة تشمل المتطلبات البيئية والاجتماعية للمؤسسة.

إذ ترتكز عملية قياس الأداء التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية [1]:

1. **البعد الاقتصادي:** يركز على قدرة المؤسسة على التكيف مع البيئة الاقتصادية المحيطة بها. ويتناول مدى استفادة المؤسسة وأصحاب المصلحة من نشاطها الاقتصادي.
2. **البعد الاجتماعي:** يتضمن تقييم التأثيرات الاجتماعية لأنشطة المؤسسة، مع التركيز على مصالح الموظفين (ظروف العمل ومستوى الأجور) والعملاء (معايير السلامة، آثار المنتجات)، إضافة إلى الأطراف الأخرى كالمجتمعات المحلية والشركاء.
3. **البعد البيئي:** يتناول الالتزام بحماية البيئة وتقليل الآثار البيئية السلبية لأنشطة المؤسسة، مع مراعاة تأثيراتها على الموارد الطبيعية وجودة البيئة المحيطة.

[1] سلفاوي بدرة، **محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسة**: دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2015)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص92.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية حول المسؤولية البيئية والأداء

تمثل الأدبيات التطبيقية مرجعًا مهمًا لفهم العلاقة الواقعية بين المسؤولية البيئية وأداء المؤسسات. يهدف هذا المبحث إلى عرض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زاوية ميدانية وتحليل نتائجها.

المطلب الأول: الدراسات العربية

أولا. الدراسات بالغة العربية

الدراسة الأولى:

الطاهر خامرة، مذكرة ماستر "المسؤولية البيئية والاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سوناطراك"، سنة 2007. قدمت الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير بجامعة ورقلة.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بعناصر المسؤولية البيئية والاجتماعية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. كما سعت إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع لمعرفة مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية لمتطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية ومدى توافقها مع مبادئ التنمية المستدامة.

أهم نتائج الدراسة:

- المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة تخلّف آثارًا بيئية واجتماعية أثناء نشاطها.
- غياب التزام واضح من المؤسسة بإعداد تقارير حول النشاط البيئي والاجتماعي.
- لم تتبنَّ مؤسسة سوناطراك مسؤوليتها البيئية والاجتماعية بشكل منهجي، على الرغم من قدرتها على القيام بذلك بشكل واعٍ.

التوصيات:

- إصدار أنظمة حكومية تُلزم المؤسسات الاقتصادية بالاهتمام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- تحقيق توازن بين مسؤوليات المؤسسة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة تعاون مؤسسة سوناطراك مع المؤسسات الرائدة في المجال البيئي للاستفادة من خبراتها.

- تنظيم دورات تدريبية لتحسين إدراك المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

تمثل هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لفهم كيفية مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة عبر الالتزام بمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي.

الدراسة الثانية:

ليلى ناجي محمد دراسة مذكرة ماستر"المحاسبة عن الأداء البيئي ومدى تطبيقها في الوحدات الاقتصادية"، والتي أُنجزت في **كلية المحاسبة، جامعة بغداد، العراق، سنة 2006.** ركزت الدراسة على الوحدات الاقتصادية العاملة في العراق، ساعية إلى بناء نموذج للإفصاح عن الأداء البيئي وتأثيره على الأداء الاقتصادي، وفق النظام المحاسبي المطبق في تلك الوحدات.

هدفت الدراسة إلى إثبات العلاقة بين الأداء البيئي والنشاط الاقتصادي للوحدات، عبر تحديد وقياس المجالات المختلفة للأداء البيئي، وكذلك الإفصاح عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي. كما سعت إلى تحسين القياس المحاسبي لأداء تلك الوحدات بما يساهم في حماية البيئة وتقليل التلوث، وزيادة كفاءة الأداء وتحقيق التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها:

- دور المحاسبة البيئية في تطوير نوعية المعلومات المحاسبية وربطها بأداء الوحدات الاقتصادية، مما يعزز من قدرة هذه الوحدات على حماية البيئة وتقديم بيانات دقيقة تدعم صنع القرار البيئي.
- صعوبة الوصول إلى قياس موحد للمؤشرات البيئية نتيجة لعدم اهتمام القوائم المالية بالتكاليف البيئية.

التوصيات:

- ضرورة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة لضمان التنمية المستدامة.
- توحيد المحاسبة البيئية مع المحاسبة المالية من خلال تضمين التكاليف البيئية في القوائم المالية، مما يسهم في التغلب على مشكلات التلوث البيئي وتعزيز الاستدامة.

الدراسة الثالثة:

دراسة نامس (2015): تحت عنوان "تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي في ضوء نظرية الإشارة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية"، أُجريت هذه الدراسة على عينة من 28 شركة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي، وتحليل إطار نظري للإفصاح البيئي وتأثيره على الوحدات الاقتصادية، وتحديد دوره في تحقيق الميزة التنافسية.

ركزت الدراسة على تقييم مستوى الإفصاح البيئي للشركات المبحوثة، وتأثيره على الأداء المالي وتحقيق الميزة التنافسية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- يُعد الإفصاح البيئي، سواءً كان إفصاحًا اختياريًا أو إلزاميًا، قاعدةً للمعلومات يمكن الرجوع إليها لإجراء الدراسات المتعلقة بمشكلات التلوث البيئي وآثاره السلبية على الصناعات.
- العقوبات والمسائلات القانونية ضد التلوث البيئي محدودة، حيث لوحظ أن معظم الشركات لا تفصح عن معلومات بيئية واضحة في قوائمها المالية.
- التوصيات:
- ضرورة قيام المنظمات والجمعيات المهنية بمتابعة التزام الوحدات الاقتصادية بتنفيذ القوانين البيئية والإفصاح عن أدائها البيئي، مع التركيز على توفير المعلومات البيئية كوسيلة للرقابة والشفافية.
- توجيه الشركات الصناعية إلى تضمين تكلفة التلوث البيئي ضمن تكلفة المنتج النهائي، والعمل على حماية البيئة من خلال التوجه نحو الإنتاج المستدام والتقليل من التلوث.

تُعد دراسة نامس (2015) إضافة قيمة إلى الأدبيات في مجال الإفصاح البيئي والأداء المالي، حيث تسلط الضوء على أهمية الإفصاح البيئي وتأثيره على الأداء المالي والميزة التنافسية للشركات.

الدراسة الرابعة:

صورية تليلي مذكرة ماستر بعنوان: "الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة ليند غاز ورقلة"، جامعة قاصدي مرباح، سنة 2010.

هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأداء البيئي من خلال تحليل المراجع باللغة العربية التي تتناول هذا الموضوع، مع التركيز على أهمية ممارسة المؤسسة لدورها البيئي. لم يقتصر الهدف على حماية البيئة فحسب، بل تعدى ذلك إلى إظهار انعكاسها على الأداء المالي للمؤسسة، من خلال طرح التساؤل المحوري: "كيف يؤثر الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ "

أظهرت الدراسة نتائج متباينة؛ حيث يمكن أن يكون للأداء البيئي تأثير إيجابي على الأداء المالي، غير أن هذا التأثير ليس مضمونا لجميع المؤسسات. كما أن الالتزام البيئي قد يشكل أعباءً مالية إضافية تؤثر على هامش الربح في بعض الحالات. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي تبني نظم الإدارة البيئية إلى تحقيق مكاسب طويلة الأجل من خلال تدريب الموظفين وتعزيز المسؤوليات البيئية.

التوصيات:

أوصت الباحثة بضرورة تدريب وتكوين موظفي المؤسسات على المسؤوليات البيئية، مع تحسين نظم الإدارة البيئية لضمان التزام المؤسسة بالمتطلبات البيئية وتحقيق التوازن بين الأداء البيئي والمالي.

الدراسة الخامسة:

أسماء درويش مذكرة ماستر بعنوان: "أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار بحاسي مسعود"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مع التركيز على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه. كما بحثت دور المؤسسة في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث، من خلال طرح السؤال المحوري: "كيف يؤثر السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية لأشغال الآبار على أدائها المالي؟ "

النتائج:

- ضرورة دمج السلوك البيئي ضمن استراتيجيات المؤسسة، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات البيئية التي تواجهها.
- تعزيز حماية البيئة بما يسهم في تحسين سمعة المؤسسة، وبالتالي يمنحها قدرة أكبر على التنافس.

- الالتزام البيئي للمؤسسة يؤدي إلى تأثير إيجابي مباشر على أرباحها، من خلال تقليل تكاليف الصراع مع البيئة، وتقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالمخالفات البيئية، مما يسهم في زيادة ربحية المؤسسة.

التوصيات:

- إدماج البعد البيئي في استراتيجيات المؤسسة وفقًا لمعايير الأيزو 14000 لضمان التوافق مع المتطلبات البيئية.
- تبني نظام للإدارة البيئية متكامل ومتماشٍ مع احتياجات المؤسسة، بهدف التقليل من التكاليف البيئية وتحقيق الاستدامة.

الدراسة السادسة:

سمير عبد الستار مذكرة ماستر، بعنوان: "واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة وحدة إنتاج الكهرباء حاسي مسعود - قسم الإنتاج"، مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بتنزولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2017.

تناولت الدراسة المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، والتي أصبحت من أكبر التحديات المطروحة أمام الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية نظرًا لارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وما ينتج عنه من تلوث بيئي واختلال في النظام البيئي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية غير المستدامة. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام وحدة إنتاج الكهرباء حاسي مسعود بالمبادئ البيئية، والكشف عن مدى تبني المؤسسة لممارسات المسؤولية البيئية تجاه البيئة والمجتمع. كما سعت إلى ترسيخ مفهوم الوعي البيئي والحد من المخاطر البيئية المحتملة.

النتائج:

- تعاني المؤسسة من واقع بيئي يتطلب تحسين أدائها البيئي والالتزام بالمعايير القانونية.
- ضرورة إدخال تقنيات حديثة للحد من الآثار البيئية السلبية وتحقيق الاستدامة البيئية.
- ضرورة التنسيق بين المؤسسة والهيئات الرسمية للعمل على الحصول على الشهادات البيئية الوطنية والدولية.
- تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية لدى العاملين وتحفيزهم على الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية.

التوصيات:

- الالتزام بتطبيق المعايير البيئية الوطنية والدولية لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة.
- تكثيف الجهود لتوعية الموظفين وتعزيز ثقافة المسؤولية البيئية داخل المؤسسة.
- اعتماد خطط ومشاريع لإدارة المخاطر البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسة السابعة:

براهيمي شراف اطروحة دكتوراه بعنوان: "أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية"، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ECDE ومشتقاتها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تبني الإدارة البيئية في تحقيق معدلات مقبولة من الكفاءة في المشاريع الصناعية. تم تطبيق الدراسة على عينة من مؤسسة الإسمنت ومشتقاتها، مع التركيز على اختبار مدى تأثير الإدارة البيئية على أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها البيئية والاقتصادية.

النتائج:

- تحافظ المؤسسة على البيئة باستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة، حيث تم تجهيز أقسام الإنتاج بمصافٍ ميكانيكية، مما ساهم في تقليل كمية الغبار المنبعث.
- تعمل المؤسسة على إعداد تقارير دورية لتقييم أدائها البيئي، وتُتاح هذه التقارير لجميع أفراد المؤسسة وأصحاب المصالح بشكل مكتوب ومنظم.

التوصيات:

- تعزيز تطبيق التكنولوجيا الصديقة للبيئة وتحديث المعدات الإنتاجية لتحقيق مزيد من تقليل الانبعاثات الضارة.
- الاستمرار في إعداد التقارير البيئية ونشرها بشكل شفاف لضمان التزام جميع الأطراف بالمعايير البيئية.
- تكثيف حملات التوعية البيئية داخل المؤسسة لتشجيع الموظفين على الالتزام بالممارسات البيئية السليمة.

الدراسة الثامنة:

علي طيوب مذكرة ماستر بعنوان: **"مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بولاية المسيلة، سنة 2016.**

ركزت هذه الدراسة على استطلاع آراء مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية بهدف معرفة مدى مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي لهذه المؤسسات. شملت الدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بمفاهيم التكاليف البيئية والأداء البيئي، بالإضافة إلى تطبيق ميداني شمل بعض المؤسسات الصناعية النشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج.

النتائج:

- ضعف اهتمام المؤسسات الصناعية بإنشاء إدارة متخصصة تُعنى بالقضايا البيئية ومتابعة الأداء البيئي.
- يوجد لدى بعض مسؤولي المؤسسات الصناعية وعي بأهمية حماية البيئة، لكن هذا الوعي نابع بشكل أساسي من الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية، وليس من قناعة ذاتية بضرورة حماية البيئة من التلوث.
- معظم المؤسسات الصناعية لم تحصل على شهادة الأيزو 14001 المتعلقة بنظام الإدارة البيئية، باستثناء مؤسسة لإنتاج الأسمنت.

التوصيات:

- ضرورة تعزيز الوعي البيئي لدى مسؤولي المؤسسات الصناعية من خلال برامج تدريبية متخصصة وورش عمل.
- العمل على تشجيع المؤسسات على الحصول على شهادات الجودة البيئية كالأيزو 14001 لتحسين مستوى أدائها البيئي.
- تكثيف الحملات التوعوية والتحفيزية لتشجيع المؤسسات على تبني سياسات بيئية فعالة.

الدراسة التاسعة:

حليمة بن دريس مقال بعنوان: **"نظام الإدارة البيئية للمؤسسات الاقتصادية: مطلب جوهري بين الأداء البيئي والاقتصادي لها"**، منشور في مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الخامس، العدد الأول، سنة 2019.

تناولت الدراسة أهمية تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية، ومدى تأثيره على تحقيق التوازن بين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي. هدفت إلى معرفة الفرص التي يمكن للمؤسسة تحقيقها من خلال الممارسات البيئية الفعالة.

النتائج:

- دمج نظام الإدارة البيئية ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة، بحيث يكون له دور محوري في توجيه عمل المؤسسة نحو تحقيق أهداف بيئية مستدامة.
- ضرورة الحصول على شهادة الأيزو 14000، لما لها من دور في تعزيز المصداقية البيئية للمؤسسات على المستوى العالمي.
- تفعيل دور الهيئة الجزائرية للرقابة في متابعة مدى توافق المؤسسات مع مواصفات الإدارة البيئية، وضمان الالتزام بمعايير الأداء البيئي.
- تعزيز الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات مع مراعاة تقليل الآثار البيئية السلبية قدر الإمكان.

التوصيات:

- توعية المؤسسات بأهمية الإدارة البيئية وتأثيرها الإيجابي على الأداء الاقتصادي والبيئي.
- تقديم حوافز للمؤسسات التي تسعى للحصول على شهادات الجودة البيئية مثل الأيزو 14000.
- ضرورة التنسيق المستمر بين الهيئات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية لضمان تطبيق فعال لنظام الإدارة البيئية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

ثانيا. الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأول:

Ginoglou & Tahinakis بعنوان **GREEN ACCOUNTING as an INFORMATION SYSTEM** **university of Macedonia (2003),** هدفت هذه الدراسة إلى توسيع نطاق المحاسبة المالية التقليدية لتشمل مفردات الموارد الطبيعية والخسائر البيئية الناجمة عن العمليات الإنتاجية. كما سعت إلى تحليل التداخل بين القطاعات الاقتصادية والأداء البيئي للمؤسسات، بهدف تقديم مقاييس دقيقة لتقييم الأداء الاقتصادي والبيئي وتعزيز التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية لقياس الموارد الطبيعية وحساب المنافع والتكاليف البيئية، مع التركيز على كيفية الإفصاح عن هذه المعلومات. كما تم اختبار تأثير التفاعل بين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي للمشاريع، مع تقييم فعالية أنظمة المحاسبة البيئية وأنظمة الإدارة البيئية كأنظمة معلومات متكاملة تدعم عملية اتخاذ القرار.

أهم النتائج:

- أوضحت الدراسة الحاجة إلى إطار متكامل يربط التكاليف البيئية بالمنتجات والخدمات، مع اعتماد طرق تخصيص مناسبة لتحقيق ذلك.
- وجود تحديات تواجه المحاسبين في تطبيق نظام المعلومات المحاسبي البيئي، ما يستدعي تأهيل الموظفين وتوفير إرشادات واضحة.
- غياب نماذج محاسبية بيئية عالمية موحدة تأخذ بعين الاعتبار الفروقات البيئية للمؤسسات المختلفة.

التوصيات:

- تطوير طرق منهجية لربط التكاليف البيئية بالمنتجات والخدمات عبر اعتماد تقنيات تخصيص دقيقة.
- تعزيز التدريب المتخصص للمحاسبين لتجاوز التحديات المرتبطة بتطبيق نظم المحاسبة البيئية، مع تحسين ثقافة الإفصاح البيئي.
- دعم البحث العلمي لإعداد نماذج محاسبية بيئية عالمية تتناسب مع المتطلبات المختلفة للمؤسسات وتتكيف مع الخصوصيات البيئية.

الدراسة الثانية:

Mehenna & Vernon بعنوان: **Environmental accounting as one of the basic components of business strategy (2004)** على مجموعة من الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية. تضمنت الدراسة استبيانات ولقاءات مع رؤساء مجالس الإدارة ومديري الشركات بهدف التعرف على مدى إدراكهم للمحاسبة البيئية وأهميتها في دعم عملية اتخاذ القرار. وقد ركزت الدراسة على تعريف المحاسبة البيئية ودورها في صنع القرارات، كما تناولت العلاقة بين السياسة البيئية وإستراتيجية الشركات.

هدفت الدراسة إلى تحليل تكامل القرارات والسياسات البيئية مع السياسات المهنية والتنظيمية. وقد ناقشت تطور المحاسبة البيئية ودورها في مواجهة التحديات البيئية الحالية والمستقبلية. كما تم تناول أهمية تطوير معايير المحاسبة البيئية ودمجها مع أنظمة الإدارة البيئية لتحسين الأداء البيئي للشركات.

أهم النتائج:

- الحاجة إلى تنفيذ خطط عمل جديدة للتعامل مع التحديات البيئية المستقبلية.
- ضرورة تبني السياسات البيئية كجزء أساسي من إستراتيجية الشركات.
- أن الإدارة البيئية ليست مقتصرة فقط على الجوانب الإستراتيجية، بل يجب دمجها في الخطط التشغيلية والتنفيذية للشركات.

التوصيات:

- ضرورة التكامل الكامل للسياسة البيئية مع السياسة العامة للشركات لتشجيع السلوكيات البيئية الإيجابية.
- اعتماد المحاسبة البيئية كمصدر رئيسي للمعلومات لتحليل التكاليف البيئية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.
- تعزيز نظم الإدارة البيئية لمراقبة الأداء البيئي للشركات وضمان الامتثال للمعايير البيئية العالمية.

الدراسة الثالثة:

Mohamed Hamdoun بعنوان **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes: Un passage oblige ou un choix délibéré ? (2008)** خلال المؤتمر الدولي السابع للجمعية الدولية للتسيير الاستراتيجي في مدينة نيس الفرنسية، تم تسليط الضوء على مستوى التزام الشركات الكيميائية التونسية بالمسؤولية البيئية، وذلك من خلال تحليل مجموعة من العوامل المؤثرة التي يمكن أن تحدد مدى الالتزام البيئي لهذه الشركات.

شملت الدراسة تحليلًا نظريًا وتجريبيًا لعيّنة من المؤسسات الكيميائية التونسية، حيث حاول الباحث التعرف على المحددات البيئية لهذه الشركات، وتصنيفها إلى فئتين أساسيتين:

1-العوامل الضاغطة:

- الضغوط الحكومية.
- ضغوط أصحاب المصالح.
- اختلافات وتباينات المسيرين.

2-العوامل الموقفية:

- حجم الشركة ومدى اتساع نشاطها الاستراتيجي.
- الاندماج في الشبكات الدولية من خلال الانتساب الدولي.

أظهرت النتائج أن التزام الشركات الكيميائية بالسلوك البيئي يتأثر بشكل أساسي بالضغوط الحكومية وبالعوامل الموقفية المتمثلة في حجم الشركة ومجال نشاطها. كما أن الوعي بقضايا البيئة لدى أصحاب المصالح يعد ضعيفًا، ما يؤثر على مدى تبني الشركات لسلوكيات بيئية مسؤولة.

توصي الدراسة بضرورة توعية أصحاب المصالح والجهات الفاعلة بأهمية الالتزام البيئي، مع السعي لدمج السياسات البيئية في استراتيجيات الشركات لتجنب الأضرار البيئية وتعزيز الأداء البيئي.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة:

سعياً لمعرفة مدى تطبيق المؤسسات لمبادئ الالتزام بالمسؤولية البيئية واستمراريتها، استعرضنا أهم الدراسات السابقة، مركّزين على أوجه التشابه والاختلاف بين نتائجها ونتائج دراستنا الحالية.

1. **من حيث الأهداف:** اتفقت الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية على هدف مشترك يتمثل في محاولة تعريف المسؤولية البيئية وأهميتها وأهدافها وآليات تطبيقها في المؤسسات. وقد أكدت جميعها على أهمية التزام المؤسسات بالمسؤولية البيئية لضمان التوافق مع المتطلبات الحكومية والمجتمعية. كما سعت الدراسات إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات من حيث الالتزام البيئي.

2. **من حيث العينة والمنهج والأدوات:** اختلفت عينة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الفئات المستهدفة وبيئة المؤسسات المشمولة بالدراسة. كما تنوعت الأساليب المنهجية بين الدراسات، حيث اعتمد بعضها على الاستبيانات كأداة أساسية، بينما لجأت أخرى إلى المقابلات وتحليل الوثائق.

ذكرت دراسة محمد الفتلاوي (2015) توزيع الاستبيانات على عينة أوسع. أما دراسة Mehenna & Vernon (2004)فقد اعتمدت على منهجية أكثر عمقًا من خلال تحليل متقدم للبيانات المالية.

3. **من حيث النتائج:** توصلت معظم الدراسات إلى أن الالتزام بالمسؤولية البيئية يعود بفوائد اقتصادية ويعزز من صورة المؤسسة في المجتمع، إلا أن العديد من المؤسسات لا تزال تتجاهل إعداد تقارير بيئية شاملة. وقد أكدت دراستنا الحالية على أهمية التوعية بأبعاد المسؤولية البيئية ونشر الوعي البيئي للحفاظ على البيئة وتعزيز الأداء المؤسسي.

أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى ضرورة تبني دورات تدريبية وتكوينية متخصصة لتحفيز المؤسسات على الامتثال للمسؤولية البيئية.

خلاصة الفصل:

يمثل الإطار النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية في الشركات الاقتصادية أساسًا هامًا لفهم العلاقة المعقدة بين البيئة والمجتمع، ودور الشركات في تحقيق التوازن بين الغايات الاقتصادية والاعتبارات البيئية. وقد أظهر هذا الفصل أن المسؤولية البيئية لم تعد تقتصر على كونها واجبًا أخلاقيًا أو قانونيًا فحسب، بل أضحت جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية التنافسية للشركات، في ظل تنامي الوعي البيئي وتشديد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالبيئة.

كما أبرز الفصل أهمية المعايير البيئية العالمية، لا سيما نظام الإدارة البيئية ISO 14001، في تمكين الشركات من إدارة آثارها البيئية بشكل منهجي ومنظم، بما يساهم في تحقيق التحسين المستمر في أدائها البيئي.

وعند تناول العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية البيئية وأداء الشركة الاقتصادية، أظهر التحليل أن هذه العلاقة مركبة وتتأثر بعوامل متعددة، غير أن الالتزام الفعلي بالمسؤولية البيئية يُمكن أن ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي للشركة على المدى الطويل، من خلال تقليص التكاليف، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الصورة الذهنية، وزيادة القدرة التنافسية والحصة السوقية.

وقد أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية على أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تبني نهج استراتيجي متكامل، يُدرج البعد البيئي ضمن جميع عمليات الشركة، ويسعى لاستثمار الفرص الكامنة في التحديات البيئية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات

SOMIPHOS - تبسة -

تمهيد

بعد أن تم تقديم الإطار النظري المرتبط بمفهوم المسؤولية البيئية، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة والوقوف على اثر المسؤولية البيئية والاجتماعية على أداء المؤسسة الاقتصادية، ففي الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية لواحدة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ممثلة في مؤسسة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) الكائن مقرها بولاية تبسة.

حيث قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة تقييم وتوضيح اثر التزام المؤسسة بمسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع على أدائها المؤسسي، وبذلك فقد توجب علينا القيام بالدراسة الميدانية لتطبيق منهج وأهداف الدراسة للوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد البحث.

حيث قمنا بدراسة عينة من موظفي وعمال المؤسسة محل الدراسة، بغرض تحليل أثر التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية على أدائها الاقتصادي، من خلال تقييم ممارساتها البيئية وانعكاسها على الكفاءة التشغيلية، التكاليف، والقدرة التنافسية، ، وقد استخدمنا المنهج الإحصائي حيث قمنا بعرض استبيان على مجتمع الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها

سيتم التطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى التعريف بهذه المؤسسة ونشأتها وكذلك كل من الهيكل التنظيمي والأهداف العامة لها[1].

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها

تم انتقاء شركة مناجم الفوسفات لعرض الجانب النظري وتجسيده نظرا للدور الذي تؤديه في ازدهار الاقتصاد الوطني عبر مجموعة من الفعاليات المتعلقة بمنتج الفوسفات، إضافة إلى طبيعة أعمالها ذات التأثير على البيئة والمجتمع، وكذلك لكون هذه الشركة لديها ثقافة مميزة تميزها عن باقي الشركات الأخرى. ويتناول هذا المبحث المطالب التالية:

- التعريف بشركة مناجم الفوسفات.

- الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات.

- أهم القيم الثقافية السائدة في شركة مناجم الفوسفات.

أولاً: نشأة شركة مناجم الفوسفات(SOMIPHOS)

تأسست شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) في إطار التحولات والتغيرات الهيكلية التي شهدتها البيئة التنظيمية لمؤسسة FERPHOS، والتي نشأت بدورها نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسة الأم SONAREM، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83-441 المؤرخ في 16 جويلية 1983. وبمقتضى هذا المرسوم، تم تحويل FERPHOS إلى شركة عمومية تضم سبع مؤسسات فرعية تابعة تخضع لتسيير موحد تحت إشراف الإدارة العامة لمجموعة .FERPHOS ومن بين هذه المؤسسات الفرعية نذكر شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) الكائنة بولاية تبسة، والتي تتكون من خمس وحدات رئيسية، وهي:

- وحدة المركب المنجمي جبل العنق(CMDO)

- وحدة المنشآت المينائية بعنابة(IPA)

- وحدة مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية للتنمية(CERAD)

- وحدة المقر الإداري(DUS)

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- وحدة النقل البري(UTR)

ثانياً: تعريف شركة مناجم الفوسفات(SOMIPHOS)

باشرت شركة مناجم الفوسفات – تبسة نشاطها بشكل مستقل عن FERPHOS ابتداءً من 01 جانفي 2005، ويبلغ رأسمالها المالي 1. 600. 000. 000 دج. وتضم الشركة مجموعة من الوحدات التشغيلية، تتمثل فيما يلي:

- **المركب المنجمي جبل العنق:(CMDO)** يحتوي على منجم مخصص لاستخراج الفوسفات الطبيعي، بالإضافة إلى مصنع للمعالجة بمنطقة بئر العاتر، ولاية تبسة.

- **المنشأة المينائية بعنابة:(IPA)** تتولى مهام شحن وتصدير منتجات الفوسفات نحو الأسواق الخارجية.

- **مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية للتنمية:(CERAD)** يُعنى بمتابعة وتحليل الأداء الداخلي لمختلف عناصر المؤسسة.

- **مقر الإدارة العامة:(DUS)** يُعد مركزاً لتسيير ومراقبة مختلف وحدات الشركة.

- **وحدة النقل البري:(UTR)** تُعنى بنقل منتجات الفوسفات من وحدة بئر العاتر إلى ميناء عنابة استعداداً للتصدير.

ثالثاً: نشاط شركة مناجم الفوسفات(SOMIPHOS)

تزاول شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) ثلاثة أنشطة إنتاجية رئيسية، تتركز جميعها حول مادة الفوسفات، التي تُعد المورد الأساسي لنشاط الشركة ومصدرًا رئيسيًا لعائداتها.

نشاط الفوسفات: تعد منطقة جبل العنق، الواقعة جنوب شرق الجزائر، من أهم المواقع الغنية بالفوسفات، حيث تحتوي على أكبر طبقة لمعدن الفوسفات في البلاد منذ ستينيات القرن الماضي، ويُقدَّر الاحتياطي بها بحوالي 2 مليار طن. تعتمد الشركة في معالجة الفوسفات على طريقتين أساسيتين:

- المعالجة الرطبة باستخدام معبر الغسل.

- المعالجة الجافة لإزالة الغبار.

تنتج الشركة أربعة أصناف من الفوسفات تختلف من حيث نسبة تركيز (BPL مادة ثلاثي فوسفات الكالسيوم)، وهي:

- بين 63% و68(BPL) %
- بين 66% و69(BPL) %
- بين 68% و72 %(BPL)
- بين 73% و77%(BPL)

ويبلغ حجم الإنتاج الحالي حوالي مليون طن سنويًا لكافة الأنواع مجتمعة، حيث يُعتبر الفوسفات الموجه للتصدير هو المنتج الرئيسي للشركة. ويُستعمل هذا الفوسفات الخام في الأسواق العالمية لإنتاج حمض الفوسفور والأسمدة، إذ يتكوّن أساسًا من بقايا الحيوانات البحرية، لا سيما عظام الحيتان. وتتميز الأنواع الأربعة بتركيبة كيميائية متشابهة تختلف فقط في نسب مكوناتها. ويُشكل هذا المنتج ما يقارب 51% من إجمالي إيرادات الشركة.

تُصنّف الأصناف الأربعة بتصنيف عالمي تجاري، وأكثر الميادين التي تستخدم فيها الفوسفات هي: الصناعة الغذائية الزراعية، الصناعة الضخمة، الصناعة الكيميائية، الصناعة الدوائية، الصناعة الغذائية الحيوانية، صناعة المنظفات، صناعة الكبريت، بينما فيما يخص الأعمال الخدمية فتتمثل في أعمال الصيانة، والتصدير للخارج، ونقل الفوسفات، وتُنفّذ الأنشطة التطويرية عبر تقديم منتج عالي الجودة، والدراسات المنجمية المتنوعة وغيرها، أما إنجاز الصفقات والاهتمام بالمنتج الذي يُنقل في وسائل النقل، ومراقبة التخزين في الميناء والشحن على مستوى السفن، والتسعير فتدخل ضمن الأنشطة التجارية.

الجهود الحالية لاستخراج وتحويل الفوسفات:

في ظل التحديات الاقتصادية، والمالية، والتكنولوجية المتزايدة، تعمل شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS)على تكييف نشاطها مع المتغيرات الراهنة من خلال تبني رؤية إستراتيجية شاملة. وتسعى الشركة إلى تعزيز قدراتها في استخراج وتحويل الفوسفات، من خلال البحث عن شراكات فاعلة وتوقيع عقود إستراتيجية من شأنها تعزيز تموقعها في السوق وكسب عملاء جدد، بما يضمن استمرارية نشاطها وتحقيق أهدافها التنموية.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف المؤسسة

تعتبر مؤسسة SOMIPHOS من أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الوطن، حيث وصلت إلى مكانة وطنية وعالمية من شانها أن تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

أولا: مبادئ المؤسسة

تعتمد المؤسسة عند القيام بأنشطتها على جملة من المبادئ يمكن حوصلتها في ما يلي:

- تقديم سلع وخدمات ذات نوعية جيدة لإرضاء وجلب العملاء؛
- العمل على تطوير قدرات المستخدمين واحترامهم؛
- السعي من اجل الانخراط في منظمات اجتماعية مهتمة بصحة، الأمن، المحيط والتنمية؛
- العمل على تحقيق النمو والتسيير الحسن للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على مبادئ وسلوك أخلاقية في قيادة الأعمال.

ثانيا: أهداف المؤسسة

تسعى شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي تندرج ضمن رؤيتها العامة لتطوير نشاطها وتعزيز مكانتها في السوق المحلية والدولية. وتتمثل أبرز هذه الأهداف فيما يلي[1]:

- تعزيز أنشطة البحث والتطوير في مجالات إنتاج، توزيع، وتصدير المنتجات الفوسفاتية.

- العمل على رفع القدرات التشغيلية للمؤسسة بما يسمح بتنمية واستغلال احتياطيات الفوسفات المتوفرة بفعالية وكفاءة.

- تحقيق الجدوى الاقتصادية والفعالية المالية، من خلال توسيع نطاق النشاطات الإنتاجية والتجارية، وتنويع الأسواق، فضلاً عن دعم الشراكات والتعاون مع الفاعلين المحليين والدوليين.

- الحفاظ على قاعدة الزبائن الحالية والعمل على استقطاب عملاء جدد عبر مواكبة احتياجات السوق وتطور تفضيلات الزبائن.

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- السعي وراء محاولة إيجاد أسواق عالمية والعمل على الإشهار بالمؤسسة داخليا وخارجيا لجلب العملاء من جميع أنحاء العالم.

- ضمان الاستمرارية في تحقيق نتائج مالية إيجابية من خلال التركيز على الربحية والاستدامة.

- تطوير الاستثمارات وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة بهدف تحسين الأداء العام للمؤسسة.

- الحرص على مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

- ترقية أخلاقيات تسيير الأعمال.

- التمسك بالإطار القانوني المعمول به في كل العمليات المرتبطة بنشاطها.

- المحافظة على البيئة من خلال السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية وزرع ثقافة المؤسسة والمواطنة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعد الهيكل التنظيم بمثابة الإطار العام الذي تنبثق منه مختلف الوحدات الإدارية، كما هو موضح في الشكل رقم (3 - 1) أدناه، حيث يبين هذا الشكل كيفية توزيع المهام وتنظيم العمل وفقا للتسلسل الهرمي الإداري، مع توضيح مصالح ووحدات المؤسسة المختلفة.

ويسهم هذا التنظيم في تسهيل عملية التسيير، من خلال تحديد دقيق للمسؤوليات والاختصاصات، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي.

يضم الهيكل التنظيمي للشركة المديريات والأقسام التالية:

- **الرئيس المدير العام**: هو رئيس ومدير مجلس الإدارة، ويمثل هرم المسؤولية لشركة مناجم الفوسفات ومن مهامه:

- تحقيق الأهداف والمخططات المسطرة.
- تنفيذ الأوامر وتوجيهات مجلس الإدارة.
- ترأس اجتماع مجلس المديرية ومتابعة تنفيذ مقرراته.
- تسيير قضايا العمال والاهتمام بالصحة والعمل.
- ضبط ضامن توجيه الإدارة (التسيير العام للمؤسسة).

- المصادقة على الاستراتيجيات الخاصة بتسيير الميزانية.
- الاتصال المباشر بالهيئات العليا باعتباره الممثل الرئيسي للشركة في الخارج.
- الأمانة: يحتوي مكتب المدير العام على أمانة تقوم بكل الأعمال المتعلقة بالسكرتارية والتنظيم والاستقبال.

المساعد التقني: يعتبر إطار سامي يتولى إعداد الملفات التقنية الموكلة إليه من طرف المدير العام والخاصة بمتابعة نشاطات الوحدات الإنتاجية (مركب المنجمي جبل العنق).

مساعد تسيير الجودة: يتولى الإشراف ومتابعة تسيير الجودة والبيئة ويعد الوثائق اللازمة والإجراءات وتوزيعها على مختلف الهياكل.

مساعد التدقيق والاستشارة: عملية التدقيق تحتل حيزا في إستراتيجية المؤسسة التسييرية، فمساعد التدقيق يقوم بأعماله تحت إشراف المدير العام وفي نهاية كل مرحلة يقدم تقرير للمدير العام.

مساعد الاتصال والتخليص: من مهامه التكفل بالأعمال الإحصائية وتلقي التقارير السنوية من طرف وحدات الإنتاج وإعداد تقرير إجمالي للشركة يقدم للمدير العام.

مدير مركز الدراسات: وهو من ضمن وحدات الشركة يشرف عليه مدير برتبة إطار سامي مكلف بانجاز الدراسات لصالح الشركة.

مديرية الموارد: تتكفل هذه المديرية بما يلي:

- رسم استراتيجيات الشركة في مجال تسيير الموارد البشرية.
- إعداد مخططات التكوين والتوظيف ومخططات المسار المهني.
- الإشراف الوظيفي على مصالح المستخدمين للوحدات التابعة للشركة والتنسيق بينهم.
- إعداد القانون الداخلي للشركة وإعداد التقارير الدورية وعرضها على المدير العام.

مديرية التسويق: تتولى هذه المديرية ما يلي:

- القيام بتسويق منتوج الفوسفات حسب البرنامج المسطر.
- البحث عن أسواق وزبائن جدد من أجل توزيع منتوج الشركة.
- دراسة المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وضرورة التكيف معها.

- تحقيق هدف إرضاء الزبون من خلال تلبية احتياجاته.

- استقبال الوفود والزبائن الدوليين.

- إعداد التقارير الدورية وتبليغها إلى السلم الرئاسي.

مديرية المحاسبة والمالية: وتتكفل بما يلي:

- القيام بحسابات مختلفة على مستوى الشركة.

- إعداد المخططات الحسابية والحصيلة الدورية السنوية.

- إعداد الميزانية السنوية.

- القيام بالتسيير المالي ومتابعة على مستوى البنوك.

- إعداد الدراسات اللازمة في مجال المالية.

الشكل(2-1):الهيكل التنظيمي للمؤسسة

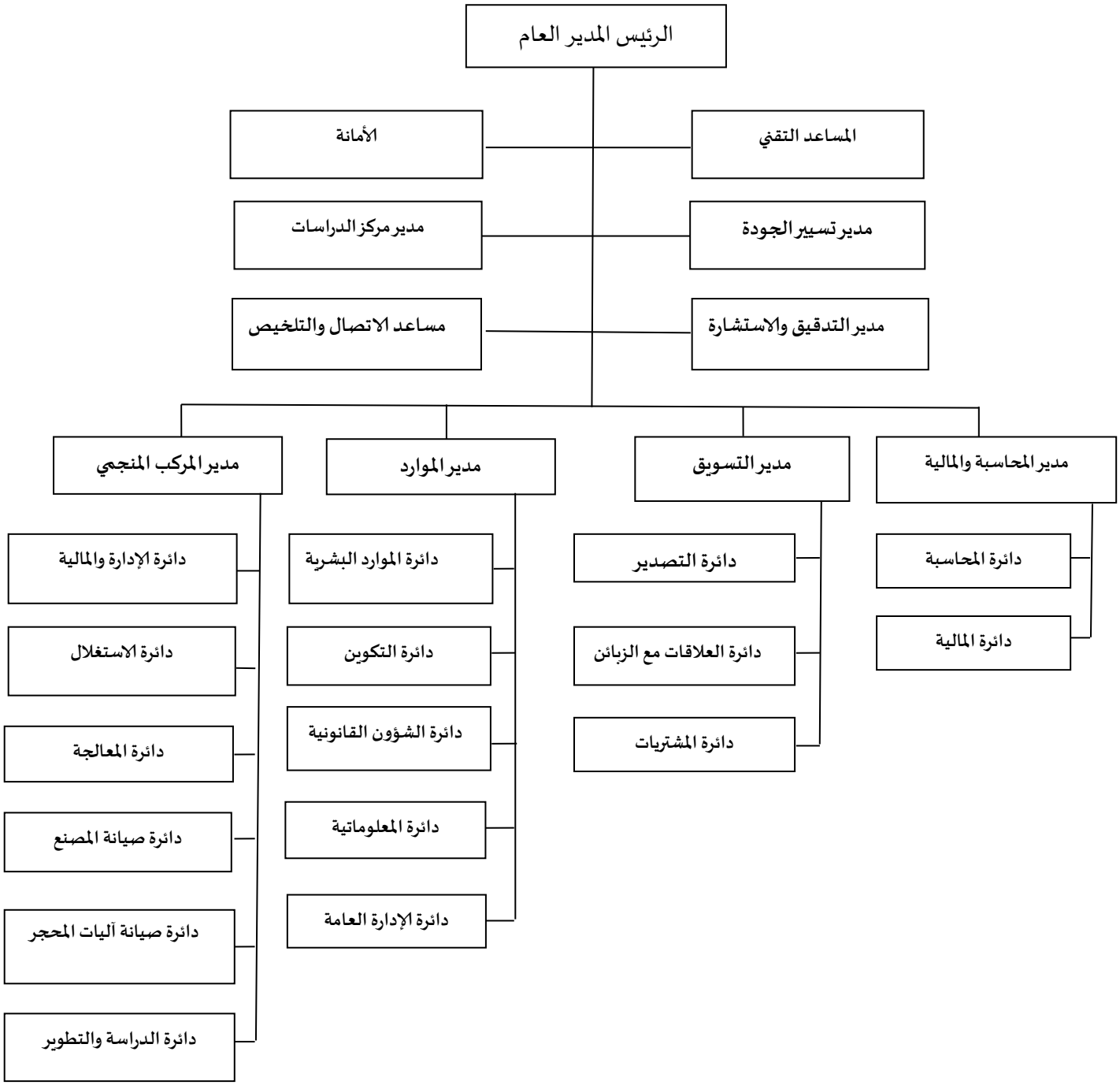

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة

المبحث الثاني: منهجية تصميم الدراسات التطبيقية.

يتناول هذا المبحث عرضًا تفصيليًا لمنهجية الدراسة، من خلال تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، إلى جانب توضيح الأدوات المعتمدة في جمع البيانات. كما يستعرض الإجراءات الإحصائية التي تم تطبيقها لتحليل نتائج الاستبانة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي دراسة الميدانية تعتمد على جمع البيانات مباشرة من الواقع، مما يضفي عليها طابعًا عمليًا يميزها عن الدراسات النظرية التي ترتكز على تحليل الأدبيات والمفاهيم السابقة. وفيما يلي عرض لأهم الخطوات المنهجية.

سيتناول هذا المبحث دراسة واقع الالتزام بالمسؤولية البيئية في شركة فوسفات تبسة، وانعكاساته على أدائها الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل إجابات عينة من موظفي وعمال الشركة. وسيتضمن هذا المبحث كيفية تصميم الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: وصف مجتمع و عينة الدراسة.

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، وقد تمثل في شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) الواقعة بولاية تبسة. واعتمدنا على أسلوب العينة العمدية في اختيار أفراد العينة، حيث تم انتقاء عينة الدراسة من مختلف المستويات الوظيفية داخل الشركة، وشملت إطارات، رؤساء مصالح، وعمال الورشات، وذلك بهدف ضمان تنوع الآراء وتمثيل مختلف الفئات القادرة على الإجابة بدقة على استمارة الاستبيان.

1. تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع عمال وموظفي شركة مناجم الفوسفات بولاية تبسة، وقد تم اختيار هذه المؤسسة نظرًا لطبيعة نشاطها الاقتصادي المرتبط مباشرة بالبيئة، مما يجعلها مجالًا مناسبًا لدراسة أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على الأداء المؤسسي. وقد تم اختيار العينة بناءً على معيار الملائمة، لكون أفرادها الأكثر اتصالًا بموضوع البحث، وقادرين على تقديم إجابات دقيقة وواعية.

- مجتمع الدراسة

لإجراء الدراسة الميدانية، يجب على الباحث وضع تعريف واضح ودقيق لمجتمع الدراسة، وذلك لتحديد خصائصه وضبط حجمه، مما يساعد في اختيار العينة المناسبة التي تضمن أقصى درجات الموضوعية والتمثيل. وفي هذا السياق، تم تحديد مجتمع الدراسة بموظفي وعمال الشركة الذين لديهم معرفة أو علاقة بالممارسات البيئية داخل المؤسسة.

الجدول رقم (2- 1): نسبة استرجاع الاستمارات

الاستمارات الموزعة	38
الاستمارات المسترجعة	35
نسبة الاسترجاع الكلية	%92

النسبة المقدمة في الجدول (92%) هي كافية لمواصلة الدراسة وتحليل النتائج.

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية

سنعتمد في هذا المطلب على عرض الأدوات المعتمدة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية، والتي تم اختيارها بناءً على طبيعة الموضوع وأهداف البحث. وقد اعتمد الباحث على الجمع بين عدة أدوات كمية وكيفية لتعزيز موثوقية النتائج. وتمثلت هذه الأدوات فيما يلي:

ثانيا/ أدوات الدراسة

تم اعتماد مجموعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، بما يحقق أهداف البحث ويعزز من موثوقية النتائج المستخلصة. وقد شملت هذه الأدوات الجانب التطبيقي للدراسة، وتمثلت فيما يلي:

- **الاستبانة:** تم اعتماد أداة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، حيث صُممت بشكل دقيق وفق محاور الدراسة، وشملت مجموعة من الأسئلة المرتبة في ثلاث محاور رئيسية: محور الالتزام بالمسؤولية البيئية، محور أثر الالتزام على الأداء المؤسسي، ومحور البيانات العامة لأفراد العينة. وتم استخدام مقياس "ليكرت الخماسي" لقياس استجابات المشاركين، حيث تراوحت الإجابات من "غير موافق بشدة" إلى "موافق بشدة."

- **الملاحظة المباشرة:** اعتمد الباحث على الملاحظة كأداة داعمة، تم من خلالها تتبع السلوكيات والممارسات البيئية الفعلية داخل المؤسسة، خاصة ما يتعلق بإدارة النفايات، الحفاظ على الموارد، وتطبيق التعليمات البيئية.
- **الوثائق الرسمية:** تم الرجوع إلى مجموعة من الوثائق الرسمية والتقارير الداخلية التي وفرتها المؤسسة محل الدراسة، وقد تضمنت هذه الوثائق الهيكل التنظيمي، تقارير الأداء، ومعلومات ذات صلة بسياسات البيئة والاستدامة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة المتغيرات محل الدراسة. وتم الاستعانة ببرنامج SPSS V27 لإجراء التحليلات التالية:

1. **الإحصاء الوصفي:**

شمل حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية، بغرض وصف خصائص العينة وتحديد الاتجاهات العامة في الإجابات.

2. **اختبار الصدق والثبات:**

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مدى اتساق فقرات الاستبانة وثباتها الداخلي، وقد أظهرت النتائج مستوى عالٍ من الثبات والموثوقية.

3. **تحليل الارتباط والانحدار**

- **معامل ارتباط بيرسون :(Pearson Correlation)**

لدراسة قوة العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية البيئية والأداء المؤسسي.

الانحدار الخطي البسيط: لاختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة، وتحديد مدى تأثير الالتزام البيئي على أداء المؤسسة محل الدراسة.

أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، مما يؤكد على أهمية الالتزام البيئي كعنصر مؤثر في تحسين فعالية المؤسسة واستدامتها.

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لإجابات العينة واختبار فرضيات الدراسة التطبيقية وتحليلها

المطلب الأول: الاحصاء الوصفي

1. صدق وثبات أداة جمع البيانات

- **معامل ألفا كرونباخ**

في الجدول التالي نتائج اختبار المصداقية المعتمدة على معاملات ألفا كرونباخ:

الجدول رقم (2- 2): اختبار المصداقية المعتمدة على معاملات ألفا كرونباخ

المحور	قيمة الاختبار
التحول الرقمي	0.955
إدارة الموارد البشرية	0.960
الاستبانة	0.976

أظهرت نتائج اختبار المصداقية باستخدام معامل ألفا كرونباخ أن فقرات الاستبانة تتمتع بدرجة عالية جدًا من الثبات الداخلي، حيث بلغت قيمة ألفا لمحور التحول الرقمي (0.955)، ومحور إدارة الموارد البشرية (0.960)، في حين سجلت الاستبانة ككل قيمة بلغت (0.976). وتشير هذه النتائج إلى أن الأداة البحثية المستخدمة تتسم بموثوقية عالية، ما يعزز من دقة النتائج المستخلصة من الدراسة ويؤكد صلاحية الاستبانة لقياس المتغيرات محل الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي شرط أساسي لمعرفة نوع الإحصاء الذي سنتبعه فيما بعد (اختبارات معلمية أم لا) لذلك سجلنا نتائجه في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (2- 3): نتائج الاختبار للتوزيع الطبيعي (اختبار كولمغروف سميرنوف)

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	النتيجة	درجة الحرية	الدلالة.
الالتزام بالمسؤولية البيئية	0,193	35	0,102
أثر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي	0,198	35	0,171

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

الجدول رقم (2- 4): معاملات الارتباط لبيرسون والاتساق الداخلي لمحوري الاستبيان

		الالتزام بالمسؤولية البيئية	أفر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي
الالتزام بالمسؤولية البيئية	Pearson Correlation	1	0,889
	Sig. (2-tailed)	-	0,000
	N	35	35
أفر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي	Pearson Correlation	0,889	1
	Sig. (2-tailed)	0,000	-
	N	35	35
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

[1] - ينظر الملحق رقم (01).

أظهرت نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط طردية قوية جدًا ودالة إحصائيًا بين الالتزام بالمسؤولية البيئية والأداء المؤسسي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (r = 0.889) عند مستوى دلالة (Sig. = 0.000)، ننوه إلى أنّ اختبار ارتباط بيرسون ومعاملاته تعطي طبيعة العلاقة فقط ولا تعطي اتجاهها (أي أنها لا تفرق بين المتغير المستقل والتابع) ولكنها ضرورية فيما بعد لاختبار الفرضيات بأمان.

2. عرض نتائج الدراسة

نقوم بعرض وتحليل البيانات الشخصيّة لأفراد عينة الدراسة التي تمّ جمعها وتفريغها من الاستبانة كالآتي:

-عرض نتائج البيانات الشخصية للعينة:

أ- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول التالي يمثل التكرارات والنسب للعينة حسب جنسها:[1]

الجدول رقم (2- 5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
أنثى	13	37,1
ذكر	22	62,9
المجموع	**35**	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

[1] - ينظر الملحق رقم (01).

الشكل(2-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

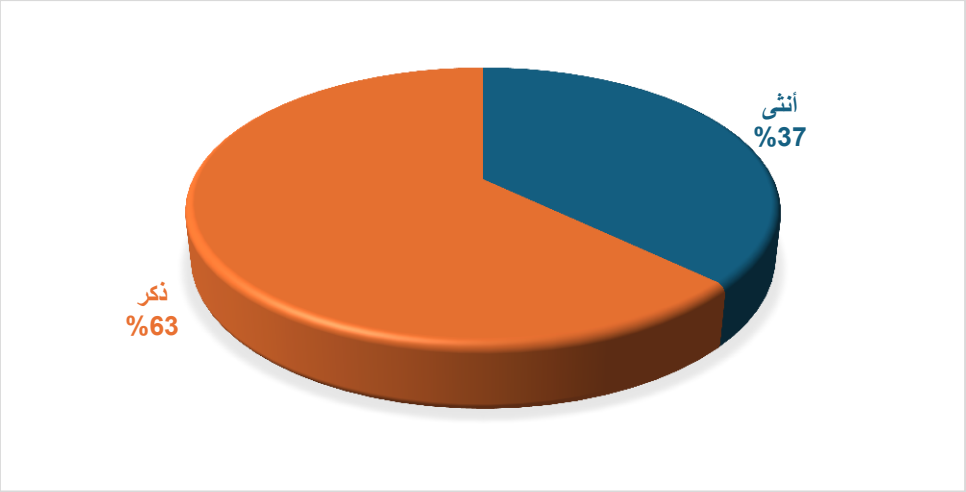

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول جنس العينة

يوضح الجدول الخاص بالتوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب الجنس أن فئة الذكور كانت الأكثر تمثيلًا بنسبة (62.9%)، مقابل نسبة (37.1%) لفئة الإناث، من إجمالي أفراد العينة البالغ عددهم (35) مفردة. ويشير هذا التفاوت إلى هيمنة الذكور ضمن العينة المستجوبة، وهو ما قد يُعزى إلى الطبيعة القطاعية أو الهيكل الوظيفي للمؤسسة محل الدراسة (مناجم الفوسفات)، والتي يغلب عليها الطابع الذكوري في القوى العاملة.

ب- توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية:

الجدول التالي نبين فيه سن الأفراد حسب توزيعها في مجموعات:

الجدول رقم (2- 6): سن العينة حسب الفئة العمرية

السن	التكرار	النسبة (%)
أقل من 30 سنة	12	34,3
من 31 إلى40 سنة	14	40,0
من 41 إلى50 سنة	5	14,3
51 سنة فأكثر	4	11,4
المجموع	**35**	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

الشكل(2-3): توزيع أفراد العينة حسب السن

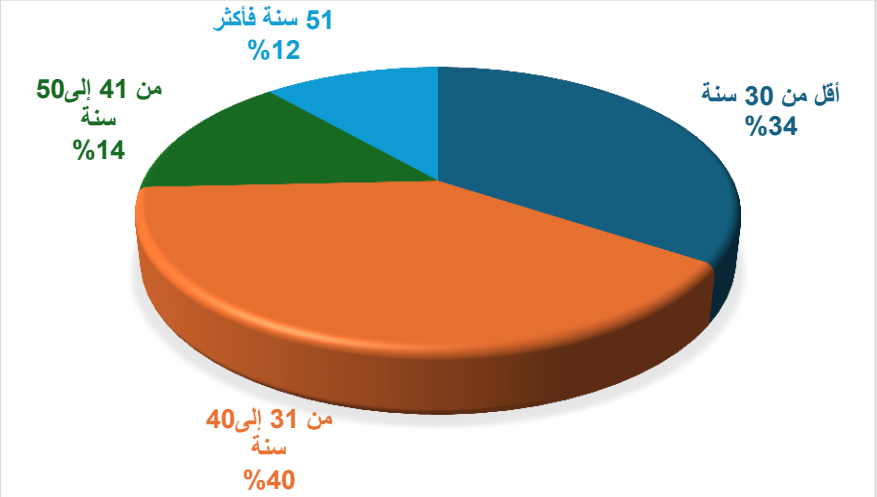

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سن العينة

يُظهر التوزيع العمري لأفراد العينة أن الفئة الأكثر تمثيلًا كانت فئة من 31 إلى 40 سنة بنسبة (40.0%)، تليها فئة أقل من 30 سنة بنسبة (34.3%). في المقابل، شكّلت فئة من 41 إلى 50 سنة نسبة (14.3%)، وفئة 51 سنة فأكثر نسبة (11.4%). ويُستنتج من هذا التوزيع أن التركيبة العمرية للعينة تميل نحو الفئات الشابة، ما قد ينعكس إيجابًا على مستوى التفاعل مع مفاهيم مثل الوعي البيئي داخل المؤسسة محل الدراسة.

ج- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول الموالي يمثل خصائص عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2- 7): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
بكالوريا	3	8,6
ليسانس	20	57,1
ماستر	9	25,7
شهادات أخرى	3	8,6
المجموع	35	100.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

الشكل(2-4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

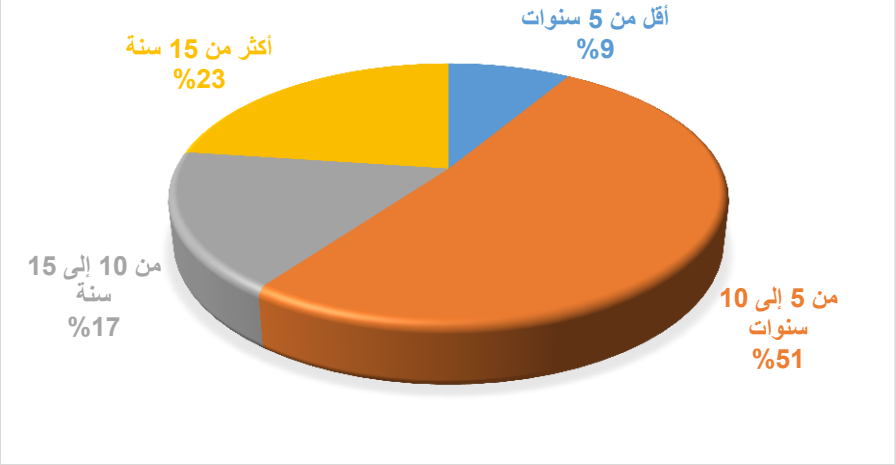

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول المستوى التعليمي

تُشير نتائج توزيع العينة حسب المستوى التعليمي إلى أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس بنسبة (57.1%)، يليهم حملة شهادة الماستر بنسبة (25.7%). بينما توزعت النسبة المتبقية بالتساوي بين حاملي شهادة البكالوريا وشهادات أخرى (8.6% لكل فئة). ويعكس هذا التوزيع أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي جامعي عالي نسبيًا، ما يُمكنهم من التفاعل مع قضايا الدراسة وفهم أبعادها المتعلقة بالمسؤولية البيئية والأداء المؤسسي.

د- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول الموالي نعرض فيه توزيع الأفراد حسب سنوات خبرتهم:

الجدول رقم (2- 8): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	3	8,6
من 5 إلى 10 سنوات	18	51,4
من 10 إلى 15 سنة	6	17,1
أكثر من 15 سنة	8	22,9
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

الشكل(2-5): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

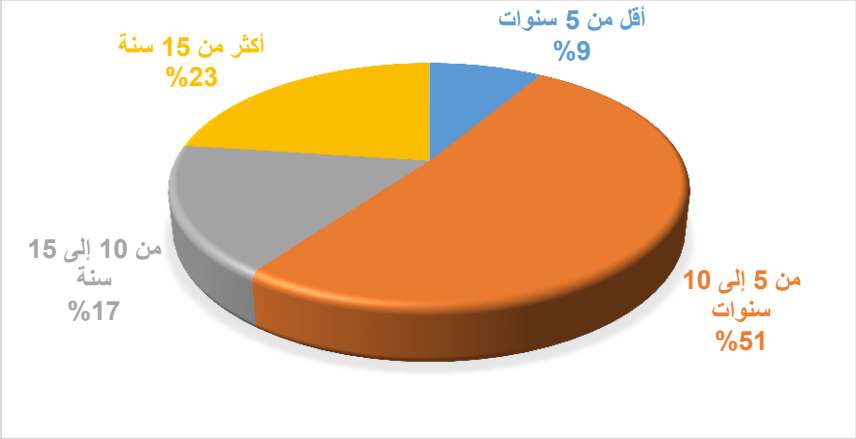

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول الخبرة المهنية

يُوضح توزيع العينة حسب سنوات الخبرة أن الغالبية ينتمون إلى فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة (51.4%)، تليها فئة أكثر من 15 سنة بنسبة (22.9%). أما الفئة التي تتراوح خبرتها بين 10و15 سنة فقد شكّلت نسبة (17.1%)، في حين كانت أقل نسبة لفئة أقل من 5 سنوات بواقع (8.6%). ويُستنتج من هذا التوزيع أن العينة يغلب عليها طابع الخبرة والأقدمية المتوسطة فما فوق، وهو ما يعزز من موثوقية البيانات المحصلة ويعكس فهماً عميقاً لواقع المؤسسة المدروسة.

من خلال التحليل السابق يتضح من تحليل البيانات الشخصية أن العينة المدروسة تتسم بتنوع مقبول من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي والخبرة المهنية. ويُشكل ذلك أساسًا متينًا لاعتبارها عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، الأمر الذي يُكسب نتائج البحث مصداقية علمية ومنهجية. كما أن الغالبية من المشاركين يتمتعون بمستوى تعليمي جامعي وخبرة مهنية معتبرة، مما يُمكّنهم من تقديم إجابات مدروسة حول أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية.

3. مناقشة وتحليل عبارات المحاور

سيم عرض بينات المحاور الأساسية المستخرجة من الاستبانة المسترجع من الأفراد وتحليل استجابات الأفراد بواسطة برنامج الحزم الإحصائية.

أ- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمحور الالتزام بالمسؤولية البيئية

الجدول الموالي يوضح توزيع استجابة الأفراد لمحور المتغير المستقل وكذلك التوزيع النسبي، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المحور:

الجدول رقم (2- 9): **ردود أفراد العينة للمحور**

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن		
تعتمد المؤسسة سياسة بيئية وموثقة من الإدارة العليا	1	2,9%	1	2,9%	21	60,0%	11	31,4%	1	2,9%	3,2857	0,71007
تدرج المؤسسة الأهداف البيئية ضمن خطتها الإستراتيجية	2	5,7%	1	2,9%	15	42,9%	14	40,0%	3	8,6%	3,4286	0,91670

تخصص المؤسسة ميزانية سنوية لتنفيذ مشاريع بيئية	1	2,9%	1	2,9%	17	48,6%	12	34,3%	4	11,4%	3,4857	0,85307
نوفر المؤسسة برامج تدريبية للموظفين بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية	0	0,0%	1	2,9%	20	57,1%	13	37,1%	1	2,9%	3,4000	0,60391
تعتمد المؤسسة آليات فعالة لإعادة التدوير وإدارة النفايات	0	0,0%	2	5,7%	19	54,3%	12	34,3%	2	5,7%	3,4000	0,69452
تشارك المؤسسة في مبادرات التشجير والحفاظ على التنوع البيولوجي	1	2,9%	1	2,9%	14	40,0%	17	48,6%	2	5,7%	3,5143	0,78108
تستخدم المؤسسة تقنيات إنتاج صديقة للبيئة	1	2,9%	1	2,9%	18	51,4%	12	34,3%	3	8,6%	3,4286	0,81478
تصدر المؤسسة تقارير سنوية تقيم أداءها البيئي	2	5,7%	0	0,0%	14	40,0%	14	40,0%	5	14,3%	3,5714	0,94824

تتعاون المؤسسة مع منظمات دولية لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية	0	0,0%	2	5,7%	14	40,0%	13	37,1%	6	17,1%	3,6571	0,83817
الالتزام بالمسؤولية البيئية											3,4635	0,68731

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

يتضمن هذا المحور تقييم مدى التزام المؤسسة المدروسة بالمسؤولية البيئية، وذلك من خلال تحليل إجابات المبحوثين على مجموعة من العبارات المتعلقة بالسياسات البيئية، والممارسات التشغيلية، والتعاون مع الجهات ذات الصلة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للتحليل، حيث تم احتساب **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية** لكل عبارة.

- **أعلى متوسط** سُجل في عبارة:

"- تتعاون المؤسسة مع منظمات دولية لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية": بمتوسط **3.65** وانحراف معياري **0.838**، مما يشير إلى اتفاق غالبية المبحوثين على أن المؤسسة تُبدي التزامًا واضحًا بالتعاون الدولي في المجال البيئي.

- **العبارات التي تجاوز متوسطها 3.5:**
  - "تصدر المؤسسة تقارير سنوية تقيم أداءها البيئي" (3.57)
  - "تشارك المؤسسة في مبادرات التشجير والحفاظ على التنوع البيولوجي" (3.51) ويُفهم من ذلك أن المؤسسة تقوم بجهود فعلية في نشر الوعي البيئي ومتابعة الأداء داخليًا.

- **أدنى متوسط:**
  - "تعتمد المؤسسة سياسة بيئية وموثقة من الإدارة العليا" بمتوسط (3.28) وانحراف (0.710)، رغم كونه ضمن المستوى المتوسط، إلا أن هذا المؤشر يشير إلى أن وجود سياسة بيئية واضحة ومعلنة قد لا يكون بارزًا أو معروفًا بما فيه الكفاية لدى الموظفين.
- المتوسط العام لمحور الالتزام البيئي بلغ **3.46** وهو يقع في مستوى "موافق"، مما يدل على درجة التزام إيجابية نسبيًا للمؤسسة تجاه المسؤولية البيئية من منظور موظفيها.
- الانحرافات المعيارية تراوحت بين **0.60** و**0.94**، ما يدل على أن تشتت الإجابات كان منخفضًا إلى متوسط، وبالتالي هناك اتساق نسبي بين آراء المبحوثين حول ممارسات المؤسسة البيئية.

تشير نتائج تحليل محور الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى أن المؤسسة تُظهر اهتمامًا معتبرًا بالجوانب البيئية، لا سيما من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والمشاركة في مبادرات بيئية، فضلًا عن إصدار تقارير تقييم سنوية. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى مزيد من التوعية أو التوضيح فيما يتعلق بوجود سياسة بيئية موثقة ومعلنة من الإدارة العليا. عمومًا، تُقيّم درجة الالتزام البيئي للمؤسسة بأنها إيجابية، استنادًا إلى متوسطات حسابية تفوق القيمة المحايدة، مع اتساق نسبي في آراء أفراد العينة.

الطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

1.عرض وتحليل نتائج استجابة الأفراد لمحور أثر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي

الجدول الموالي يوضح توزيع استجابة الأفراد للمحور الثالث وكذلك التوزيع النسبي، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعاد المحور الثاني:

الجدول رقم (2- 10): **ردود أفراد العينة للمحور**

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن		
ساهم الالتزام البيئي في تقليل تكاليف استهلاك الطاقة والمياه داخل المؤسسة	2	5,7%	1	2,9%	15	42,9%	16	45,7%	1	2,9%	3,3714	0,84316
أدى تطبيق المعايير البيئية إلى تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة من المؤسسة	2	5,7%	0	0,0%	13	37,1%	16	45,7%	4	11,4%	3,5714	0,91670
عزز التوجه البيئي ثقة العملاء في سمعة المؤسسة	1	2,9%	1	2,9%	15	42,9%	13	37,1%	5	14,3%	3,5714	0,88403

أسفر الالتزام البيئي عن انخفاض حجم الغرامات والمخالفات القانونية التي تتعرض لها المؤسسة	1	2,9%	1	2,9%	15	42,9%	15	42,9%	3	8,6%	3,5143	0,81787
ساعدت المبادرات البيئية في جذب استثمارات صديقة للبيئة (مثل صناديق الاستدامة)	0	0,0%	1	2,9%	18	51,4%	14	40,0%	2	5,7%	3,4857	0,65849
انعكس التوجه البيئي بشكل إيجابي على المردودية الاقتصادية العامة للمؤسسة	0	0,0%	0	0,0%	19	54,3%	14	40,0%	2	5,7%	3,5143	0,61220
يدعم الالتزام البيئي إستراتيجية المؤسسة لزيادة حصتها في السوق	0	0,0%	0	0,0%	20	57,1%	11	31,4%	4	11,4%	3,5429	0,70054

أدى التوجه البيئي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة على المدى المتوسط والبعيد	0	0,0%	0	0,0%	19	54,3%	12	34,3%	4	11,4%	3,5714	0,69814
ساهم الالتزام في تحفيزروح الابتكاروالتطوير داخل المؤسسة	0	0,0%	0	0,0%	18	51,4%	12	34,3%	5	14,3%	3,6286	0,73106
أدت مبادرات المؤسسة البيئية إلى تعزيز علاقتها بالمجتمع المحلي	0	0,0%	2	5,7%	15	42,9%	14	40,0%	4	11,4%	3,5714	0,77784
ساعدت ممارسات الاستدامة البيئية في رفع ولاء الموظفين وتعزيز شعورهم بالانتماء المؤسسي	0	0,0%	1	2,9%	16	45,7%	13	37,1%	5	14,3%	3,6286	0,77024
أفرالالتزام البيئي على الأداء المؤسسي											3,5429	0,65164

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

أ- أعلى متوسط مسجل:

- العبارة: "ساهم الالتزام في تحفيز روح الابتكار والتطوير داخل المؤسسة" بمتوسط 3.62، تلتها عبارة:
- "ساعدت ممارسات الاستدامة البيئية في رفع ولاء الموظفين وتعزيز شعورهم بالانتماء المؤسسي" بنفس المتوسط .3.62

هذا يدل على أن الأثر الأبرز للالتزام البيئي، من وجهة نظر المبحوثين، يتمثل في تنشيط روح الابتكار وتحفيز الانتماء داخل المؤسسة.

ب- العبارات التي حصلت على متوسطات عالية (≥ 3.5)

- تحسين جودة المنتجات والخدمات (3.5714)
- تحسين الأداء المالي على المدى المتوسط والبعيد (3.5714)
- تعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي (3.5714)
- دعم الاستراتيجية السوقية (3.5429)
- خفض الغرامات القانونية (3.5143)
- التأثير الإيجابي على المردودية الاقتصادية (3.5143)
- جذب الاستثمارات الصديقة للبيئة (3.4857)

مما يشير إلى تقدير إيجابي من طرف الموظفين لتأثير الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي الشامل، سواء على المستوى المالي، المجتمعي أو التشغيلي.

ت- أدنى متوسط:

- "ساهم الالتزام البيئي في تقليل تكاليف استهلاك الطاقة والمياه داخل المؤسسة" بمتوسط (3.3714) وانحراف معياري (0.84316)، لكنه لا يزال في المستوى "موافق"، أي أن المردود المباشر في تقليص التكاليف قد لا يكون بارزًا كما في الجوانب الأخرى.

ث- المتوسط العام للمحور بلغ **3.5429** بانحراف معياري **0.65164**، وهو يقع ضمن المستوى الإيجابي (موافق)، ما يعكس وجود قناعة عامة بين أفراد العينة بأن **الالتزام البيئي يُسهم فعليًا في تحسين الأداء المؤسسي**.

ج- الانحرافات المعيارية تتراوح بين **0.612** و**0.916**، ما يدل على تقارب الآراء بين المبحوثين، مما يعزز مصداقية النتائج.

تشير نتائج تحليل محور أثر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي إلى وجود إدراك واضح من طرف أفراد العينة لفوائد هذا الالتزام، لا سيما فيما يتعلق بتحفيز الابتكار الداخلي، رفع مستوى الولاء المؤسسي، وتحسين الأداء المالي والمؤشرات السوقية. كما أظهرت النتائج أن ممارسات الاستدامة تُسهم في تقوية العلاقة مع المجتمع المحلي، وتقليل المخالفات، وجذب الاستثمارات البيئية. ورغم أن تقليص التكاليف التشغيلية لم يكن الأثر الأبرز، إلا أن المتوسطات المحققة تظل ضمن المستوى الإيجابي، ما يعكس أثرًا عامًا ملموسًا وواعدًا للسياسات البيئية على فعالية المؤسسة واستدامتها.

2. اختبار الفرضيات

لاختبار الفرضيات اعتمدنا على الانحدار البسيط والنتائج مبينة في الجداول التالية:

- اختبار الفرضية الرئيسية

H_0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين محور الالتزام بالمسؤولية البيئية واثر الالتزام البيئي على أداء المؤسسة عند مستوى دلالة أصغر أو مساوي لدرجة المعنوية بـ0.05 في مناجم فوسفاط ولاية تبسة.

H_1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين محور الالتزام بالمسؤولية البيئية واثر الالتزام البيئي على أداء المؤسسة عند مستوى دلالة أصغر أو مساوي لدرجة المعنوية بـ0.05 في مناجم فوسفاط ولاية تبسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية اعتمدنا على نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المحورين المبينة في الجدول التالي:

الالتزام بالمسؤولية البيئية معامل الانحدار: 0,843					
المتغيرات	معامل الانحدار R	معامل التحديد R^2	F	معامل الاختبار t	مستوى المعنوية
أثر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي	0,889	0,790	**124,334**	**11,151**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

تم اختبار الفرضية الرئيسية التي تفيد بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالمسؤولية البيئية وأثر الالتزام البيئي على أداء المؤسسة في مناجم فوسفات ولاية تبسة، باستخدام الانحدار الخطي البسيط. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وقوية بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الانحدار 0.843، مما يشير إلى أن زيادة الالتزام بالمسؤولية البيئية ترتبط بتحسن ملحوظ في أداء المؤسسة. كما بلغ معامل الارتباط (R) 0.889 ، ومعامل التحديد (R) 0.790 ، مما يعني أن حوالي 79% من التغير في أداء المؤسسة يمكن تفسيره من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية. وأكد اختبار F بقيمة 124.334 عند مستوى دلالة (Sig. = 0.000) إلى جانب اختبار t الذي بلغت قيمته 11.151 مع نفس المستوى الدلالي، على دلالة العلاقة بين المتغيرين. بناءً عليه، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالمسؤولية البيئية وأثره على تحسين الأداء المؤسسي في مناجم فوسفات ولاية تبسة.

وبناءً على المعلومات في الجدول، تكون معادلة الانحدار كالتالي:

الأداء المؤسسي×0.843+a=الالتزام بالمسؤولية البيئية

حيث a تحسب من خلال متوسطات المحورين كالتالي:

- **الالتزام بالمسؤولية البيئية** 3.4635 = **(X^-)**
- **الأداء المؤسسي** 3.5429 = **(Y^-)**
- ومعامل الانحدار **b = 0.843**

إذن، معادلة الانحدار تصبح:

الالتزام بالمسؤولية البيئية =0.6239+0.843× الأداء المؤسسي

هذه المعادلة تعبّر عن تأثير الالتزام بالمسؤولية البيئية على الأداء المؤسسي، حيث يشير معامل الانحدار (0.843) إلى أن كل وحدة زيادة في الالتزام بالمسؤولية البيئية تؤدي إلى زيادة متوقعة بمقدار 0.843 في الأداء المؤسسي.

ننوه إلى أنّ هذه المعادلة ليست قانونا ثابتا بل هو نتيجة دراستنا في المؤسسة محل الدراسة.

3. النتائج العامة

أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة المدروسة تُولي اهتمامًا معتبرًا بمبادئ المسؤولية البيئية، وهو ما تجلّى من خلال استجابات المبحوثين التي عكست درجة التزام إيجابية نسبيًا. وقد كشف التحليل الإحصائي للمحور الأول أن المؤسسة تنخرط في ممارسات بيئية ملموسة، أبرزها التعاون مع منظمات دولية لتحقيق أهداف الاستدامة، والمشاركة في مبادرات بيئية، إلى جانب إصدار تقارير تقييم بيئي دورية. ورغم هذا الأداء الإيجابي، برزت بعض المؤشرات التي توحي بضعف نسبي في وضوح السياسات البيئية الرسمية لدى الموظفين، ما يستدعي تعزيز جهود التوعية الداخلية.

أما فيما يخص المحور الثاني، فقد بيّنت النتائج أن الالتزام البيئي لا يُعد مجرد توجه أخلاقي أو تنظيمي فحسب، بل يُشكل عاملًا مؤثرًا في تحسين الأداء المؤسسي بمختلف أبعاده. فقد تركزت أبرز الآثار في تنشيط روح الابتكار، تعزيز الانتماء المؤسسي، وتحقيق نتائج إيجابية على المستويين المالي والتشغيلي، مع تقوية العلاقة بالمجتمع المحلي. كما أن المؤشرات الإحصائية الخاصة بالانحدار البسيط (معامل R = 0.889، R^2 = 0.790، ومعنوية 0.000) أظهرت وجود علاقة قوية ومؤثرة بين الالتزام البيئي وتحسن الأداء المؤسسي، وهو ما يدعم فرضية الدراسة ويوجه نحو اعتبار البعد البيئي أداة استراتيجية لتعزيز فعالية المؤسسة واستدامتها التنافسية.

بناءً على ما سبق، يمكن التأكيد أن دمج الممارسات البيئية ضمن السياسات العامة للمؤسسة لا ينعكس فقط على تحسين صورتها، بل يُسهم بفعالية في تطوير أدائها الشامل، مما يفرض مواصلة هذا النهج وتعزيزه على مستوى التوثيق، التوعية، والتفعيل.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع "أثر المسؤولية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مصنع"SOMIPHOS ، والاعتماد على مقاربة مزدوجة جمعت بين الإطار النظري والدراسة التطبيقية الميدانية، يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات والمعطيات التي تُسهم في فهم طبيعة العلاقة بين التزام المؤسسات الصناعية بالمسؤولية البيئية وأدائها العام.

لقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية جوهرية مفادها:

"ما مدى تأثير التزام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية على أدائها الاقتصادي؟ وهل يؤدي هذا الالتزام إلى تحسين صورتها المؤسسية وتعزيز تنافسيتها في السوق؟"

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تمت معالجة مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

- ما هي الآليات التي تعتمدها مؤسسة SOMIPHOS لتطبيق المسؤولية البيئية؟
- ما أثر هذا الالتزام على الكفاءة الإنتاجية والتقنية للمؤسسة؟
- هل يُسهم الالتزام البيئي في تحسين صورة المؤسسة لدى الفاعلين الخارجيين (الزبائن، الموردين، السلطات)؟
- وما هي التحديات التي تعيق المؤسسة في تجسيد هذه المسؤولية على أرض الواقع؟

أبرزت الدراسة أن **المسؤولية البيئية** تُعد أحد الأبعاد الحديثة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وقد تطوّر مفهومها ليشمل الالتزام الطوعي أو القانوني باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة والحد من التلوث وترشيد الموارد الطبيعية. كما تم التركيز على دور **نظام الإدارة البيئية ISO 14001** باعتباره معيارًا عالميًا لتأطير الأداء البيئي، والذي تسعى المؤسسات المعاصرة لاعتماده لتحقيق الامتثال البيئي وتحسين سمعتها في السوق.

من خلال تحليل البيانات الميدانية الخاصة بمصنعSOMIPHOS ، تبيّن أن المؤسسة قد حققت **مستوى مقبولًا من الالتزام البيئي**، تمثل في تبني سياسات للفرز الانتقائي للنفايات، المعالجة الأولية للمياه الصناعية، ترشيد استهلاك الطاقة، والتنسيق مع الهيئات الرقابية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- وجود **علاقة طردية** بين مستوى الالتزام البيئي للمؤسسة وتحسن أدائها الاقتصادي، خاصة على مستوى تقليص التكاليف الناجمة عن الهدر البيئي.
- أدى التطبيق الجزئي لمعايير ISO 14001 إلى تحسين جزئي في الأداء التقني، إلا أن هناك **هامشًا كبيرًا للتحسين**، خاصة فيما يتعلق بالتحكم في الانبعاثات ومعالجة النفايات الكيميائية.

- ساهم الالتزام البيئي في تعزيز صورة المؤسسة لدى الشركاء المحليين والسلطات، ورفع مستوى رضا بعض المتعاملين الاقتصاديين، لكن **التأثير ظل محدودًا بسبب ضعف التواصل المؤسسي والترويج الخارجي للممارسات البيئية**.
- واجهت المؤسسة تحديات متعددة تمثلت في **ضعف الوعي البيئي لدى العمال**، نقص التمويل لتجديد التجهيزات، وغياب استراتيجية بيئية متكاملة ضمن مخطط التنمية المؤسساتية.

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن الالتزام بالمسؤولية البيئية داخل المؤسسات الاقتصادية، كما في حالةSOMIPHOS ، **يساهم فعليًا في تحسين الأداء المؤسسي من الناحية الاقتصادية والتقنية**، خاصة إذا تم ضمن رؤية استراتيجية واضحة ومدعومة تنظيميًا. غير أن هذا التأثير يبقى مرهونًا بعدة شروط، منها تبني مقاربة شاملة ومتكاملة للمسؤولية البيئية، ورفع التحديات المتعلقة بالتطبيق الفعلي للمعايير البيئية الدولية، وتعزيز الثقافة البيئية لدى الفاعلين الداخليين.

كما تؤكد هذه الدراسة أن المسؤولية البيئية لم تعد مجرد التزام أخلاقي أو قانوني، بل أصبحت **أداة تنافسية واستراتيجية لتحقيق الامتياز والاستدامة** .فكلما زاد وعي المؤسسات بأهمية البعد البيئي في نشاطها، كلما تمكنت من تحسين علاقاتها مع الشركاء، وتقليص تكاليفها التشغيلية، وتحقيق أداء مؤسسي أكثر كفاءة ومرونة. ومن هنا، فإن تعزيز المسؤولية البيئية يُعد استثمارًا طويل الأجل في جودة الأداء والاندماج الفعال في الاقتصاد الوطني والدولي على حدٍّ سواء.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. المجلات والملتقيات:

1. بدرة سلفاوي، محمد بركة، "محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسات البترولية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2015"، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 12، 2017.
2. سلفاوي بدرة، محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسة: دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2015)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

2. رسائل التخرج (أطروحات دكتوراه، مذكرات ماجستير وماستر:(

1. حنان عاشوري، سمية حفظ الله، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة شركة إسمنت تبسة، ماجستير أكاديمي، جامعة تبسة – تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2016.
2. خديجة دزازيت، معطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة، 2012-2013.
3. خلود جبار، ريان بن زايد، دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية بمؤسستي: مطاحن عمر بن عمر، مؤسسة عبيدي للمصبرات الغذائية، ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021-2022.
4. سارة مرغاد، تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001 نسخة 2015 في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مركز الإمداد – ENAC أوماش – بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.
5. سمير عبد الستار، واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة وحدة إنتاج الكهرباء حاسي غرب (قسم الإنتاج)، جامعة قاصدي مرباح، 2017.
6. فارس بن يونس، علاء الدين هدوري، استخدام المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر (وحدة قالمة للعجائن) للفترة (2018-

2022)، ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2024.

7. محمد الهادي خنوس، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة سوناطراك، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2014.
8. يخلف مريم عزة، أثر المسؤولية البيئية على صورة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان – SCHB قسنطينة، جامعة محمد لمين دباغين (سطيف 2)، 2021-2022.

3. وثائق إدارية وملاحق:

1. وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.
2. ينظر الملحق رقم (01).

4. المواقع الإلكترونية:

1. الهيئة الدولية للتوحيد القياسي(ISO) ، "مقدمة إلى"ISO 14001 ، متاحة على : https://www.iso.org/iso/introduction_to_is_14001.pdf، تاريخ الاطلاع: 4 مارس 2025.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Gabriel Flynn, *Leadership and Business Ethics*, Springer Science & Business Media, 2008.
2. Olusegun Monsuru Vincent, *The Impact Of Corporate Environmental Responsibility On Financial Performance: Perspective From The Multinational Extractive Sector*, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Brunel Business School, Brunel University, September 2012.
3. Rapport of ISO, *Environmental Labels and Declaration: How Do ISO Standards Help?*, CH-1211 Genève 20 Switzerland, 2012.

الملاحق

الملحق رقم 01 : استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته

السيدة الفاضلة/السيد المحترم: دورة طيبة.

في إطار بحث علمي لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر على مستوى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص:مالية المؤسسة بجامعة العربي التبسي -تبسة، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى معرفة آرائكم حول موضوع.

اثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة - مناجم الفوسفات بولاية تبسة.

لذا نرجو منكم التفضل بالمساهمة في إنجاح هذه الدراسة من خلال الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم بكل موضوعية كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة.

كما ننوه بان هذه المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

نشكر لكم حسن تعاونكم.

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام.

المحور الأول: المعلومات الشخصية

يرجى وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

اقل من 30 سنة ☐ من 31- 40 سنة ☐

من 41-50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر ☐

3. المستوى التعليمي:

باكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات أخرى ☐

4. الخبرة المهنية:

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني: الالتزام بالمسؤولية البيئية

رقم العبارات	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تعتمد المؤسسة سياسة بيئية مكتوبة وموقعة من الإدارة العليا					
02	تُدرج المؤسسة الأهداف البيئية ضمن خطتها الإستراتيجية					
03	تخصص المؤسسة ميزانية سنوية لتنفيذ مشاريع بيئية					
04	توفر المؤسسة برامج تدريبية للموظفين بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية					
05	تعتمد المؤسسة آليات فعّالة لإعادة التدوير وإدارة النفايات					
06	تشارك المؤسسة في مبادرات التشجير والحفاظ على التنوع البيولوجي					
07	تستخدم المؤسسة تقنيات إنتاج صديقة للبيئة					
08	تصدر المؤسسة تقارير سنوية تقيّم أداءها البيئي					
09	تتعاون المؤسسة مع منظمات دولية لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية					

المحور الثالث: أثر الإلتزام البيئي على الأداء المؤسسي

رقم العبارة	العبارات	الدرجات				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
10	ساهم الالتزام البيئي في تقليل تكاليف استهلاك الطاقة والمياه داخل المؤسسة					
11	أدى تطبيق المعايير البيئية إلى تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة من المؤسسة					
12	عزز التوجه البيئي ثقة العملاء في سمعة المؤسسة					
13	أسفر الالتزام البيئي عن انخفاض حجم الغرامات والمخالفات القانونية التي تتعرض لها المؤسسة					
14	ساعدت المبادرات البيئية في جذب استثمارات صديقة للبيئة (مثل صناديق الاستدامة)					
15	انعكس التوجه البيئي بشكل إيجابي على المردودية الاقتصادية العامة للمؤسسة					
16	يدعم الالتزام البيئي إستراتيجية المؤسسة لزيادة حصتها في السوق					
17	أدى التوجه البيئي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة على المدى المتوسط والبعيد					
18	ساهم الالتزام البيئي في تحفيز روح الابتكار والتطوير داخل المؤسسة					
19	أدت مبادرات المؤسسة البيئية إلى تعزيز علاقتها بالمجتمع المحلي					
20	ساعدت ممارسات الاستدامة البيئية في رفع ولاء الموظفين وتعزيز شعورهم بالانتماء المؤسسي					

تعليقات وملاحظات

.....

.....

ملاحظة ختامية:

شكركم على بذل وقتكم الثمين ومساهمتكم القيمة.
آرائكم تساهم بشكل كبير في إنجاح هذا العمل البحثي. يرجى منكم الإجابة على جميع الأسئلة بدقة وإضافة أي تعليقات في المساحات المخصصة إذا رغبتم في ذلك.

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج الاحصاء SPSS

البيانات الشخصية

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	13	37,1	37,1	37,1
	أنثى	22	62,9	62,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	12	34,3	34,3	34,3
	من 31 إلى40 سنة	14	40,0	40,0	74,3
	من 41 إلى50 سنة	5	14,3	14,3	88,6
	سنة فأكثر 51	4	11,4	11,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	3	8,6	8,6	8,6
	ليسانس	20	57,1	57,1	65,7
	ماستر	9	25,7	25,7	91,4
	شهادات أخرى	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	3	8,6	8,6	8,6
	من 5 إلى 10 سنوات	18	51,4	51,4	60,0
	من 10 إلى 15 سنة	6	17,1	17,1	77,1
	أكثر من 15 سنة	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

معاملات ألفا كرونباخ

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	35	100,0
	Excluded[a]	0	0,0
	Total	35	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0,955	9

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	35	100,0
	Excluded[a]	0	0,0
	Total	35	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0,960	11

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	35	100,0
	Excluded[a]	0	0,0
	Total	35	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0,976	20

التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الالتزام بالمسؤولية البيئية	0,193	35	0,002	0,923	35	0,018
أفر الالتزام البيئى على الأداء المؤسسى	0,198	35	0,001	0,939	35	0,051

a. Lilliefors Significance Correction

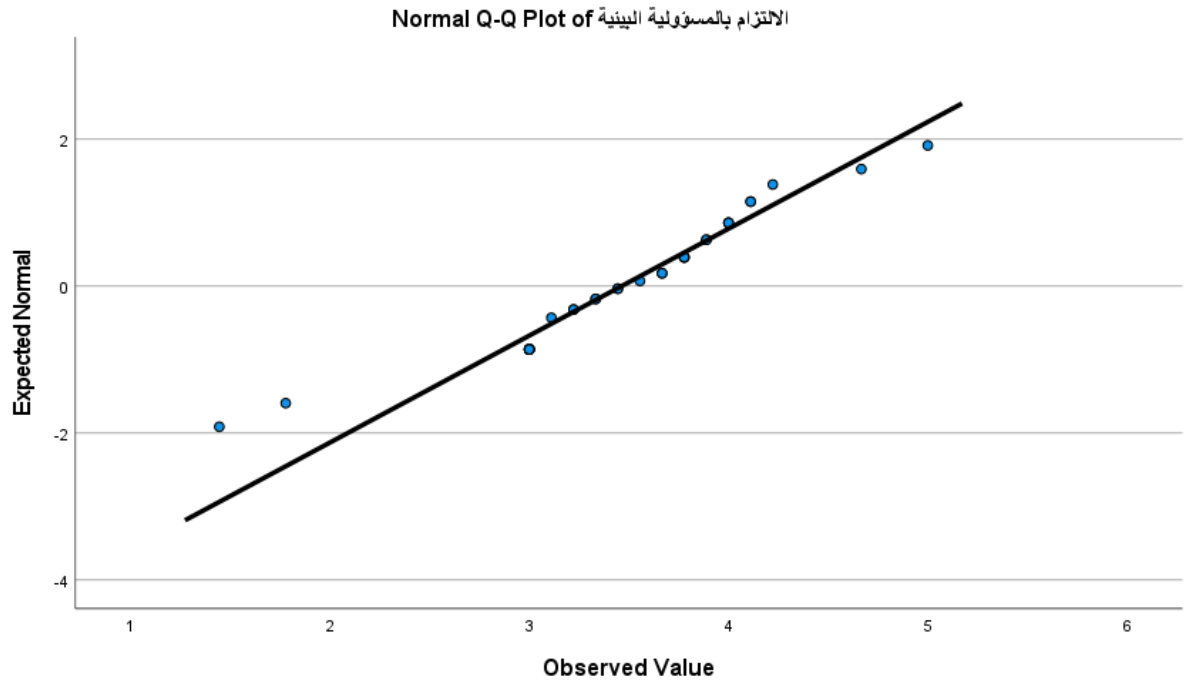

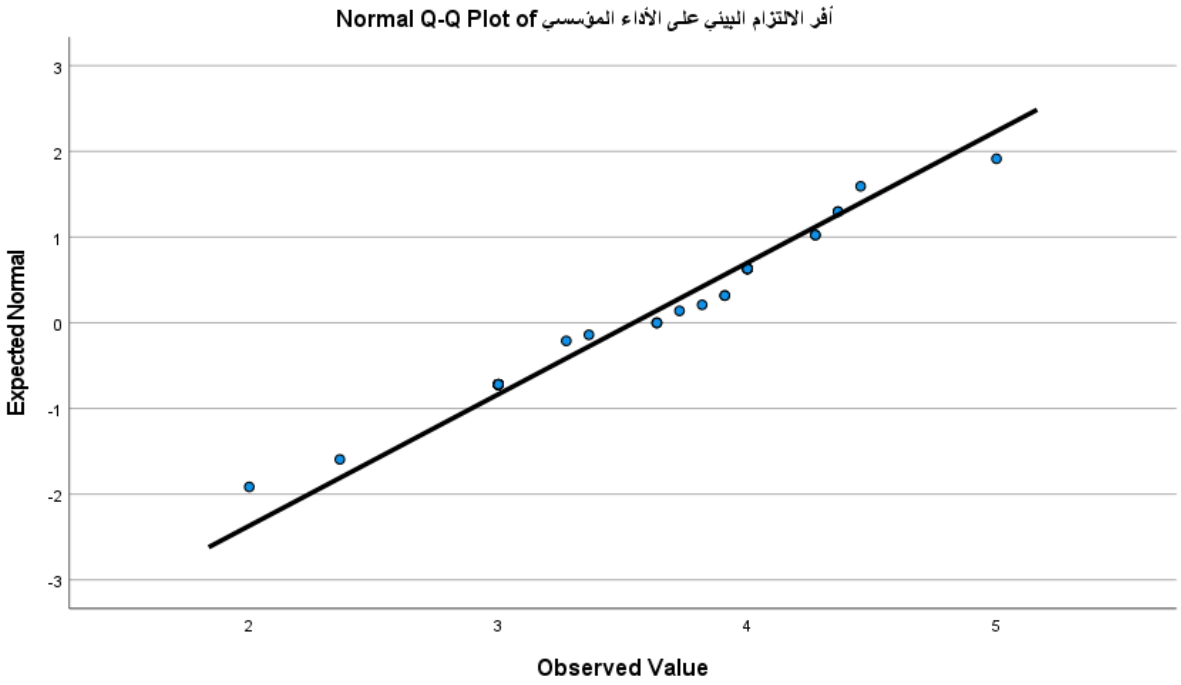

مصفوفة بيرسون

Correlations

		الالتزام بالمسؤولية البيئية	أفر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي
الالتزام بالمسؤولية البيئية	Pearson Correlation	1	0,889**
	Sig. (2-tailed)		0,000
	N	35	35
أفر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي	Pearson Correlation	0,889**	1
	Sig. (2-tailed)	0,000	
	N	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المحورين على التوالي

	غير موافق بشدة		غير موالفق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %
تعتمد المؤسسة سياسة بيئية وموثقة من الإدارة العليا	1	2,9%	1	2,9%	21	60,0%	11	31,4%	1	2,9%
تدرج المؤسسة الأهداف البيئية ضمن خطتها الإستراتيجية	2	5,7%	1	2,9%	15	42,9%	14	40,0%	3	8,6%
تخصص المؤسسة ميزانية سنوية لتنفيذ مشاريع بيئية	1	2,9%	1	2,9%	17	48,6%	12	34,3%	4	11,4%
نوفر المؤسسة برامج تدريبية للموظفين بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية	0	0,0%	1	2,9%	20	57,1%	13	37,1%	1	2,9%
تعتمد المؤسسة آليات فعالة لإعادة التدوير وإدارة النفايات	0	0,0%	2	5,7%	19	54,3%	12	34,3%	2	5,7%
تشارك المؤسسة في مبادرات التشجير والحفاظ على التنوع البيولوجي	1	2,9%	1	2,9%	14	40,0%	17	48,6%	2	5,7%
تستخدم المؤسسة تقنيات إنتاج صديقة للبيئة	1	2,9%	1	2,9%	18	51,4%	12	34,3%	3	8,6%
تصدر المؤسسة تقارير سنوية تقيم أداءها البيئي	2	5,7%	0	0,0%	14	40,0%	14	40,0%	5	14,3%
تتعاون المؤسسة مع منظمات دولية لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية	0	0,0%	2	5,7%	14	40,0%	13	37,1%	6	17,1%

	غير موافق بشدة		غير موالفق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %	Count	Row N %
ساهم الالتزام البيئي في تقليل تكاليف استهلاك الطاقة والمياه داخل المؤسسة	2	5,7%	1	2,9%	15	42,9%	16	45,7%	1	2,9%
أدى تطبيق المعايير البيئية إلى تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة من المؤسسة	2	5,7%	0	0,0%	13	37,1%	16	45,7%	4	11,4%
عزز التوجه البيئي ثقة العملاء في سمعة المؤسسة	1	2,9%	1	2,9%	15	42,9%	13	37,1%	5	14,3%
أسفر الالتزام البيئى عن انخفاض حجم الغرامات والمخالفات القانونية التي تتعرض لها المؤسسة	1	2,9%	1	2,9%	15	42,9%	15	42,9%	3	8,6%
ساعدت المبادرات البيئية في جذب استثمارات صديقة للبيئة (مثل صناديق الاستدامة)	0	0,0%	1	2,9%	18	51,4%	14	40,0%	2	5,7%

انعكس التوجه البيئي بشكل إيجابي على المردودية الاقتصادية العامة للمؤسسة	0	0,0%	0	0,0%	19	54,3%	14	40,0%	2	5,7%
يدعم الالتزام البيئي إستراتيجية المؤسسة لزيادة حصتها في السوق	0	0,0%	0	0,0%	20	57,1%	11	31,4%	4	11,4%
أدى التوجه البيئي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة على المدى المتوسط والبعيد	0	0,0%	0	0,0%	19	54,3%	12	34,3%	4	11,4%
ساهم الالتزام في تحفيز روح الابتكار والتطوير داخل المؤسسة	0	0,0%	0	0,0%	18	51,4%	12	34,3%	5	14,3%
أدت مبادرات المؤسسة البيئية إلى تعزيز علاقتها بالمجتمع المحلي	0	0,0%	2	5,7%	15	42,9%	14	40,0%	4	11,4%
ساعدت ممارسات الاستدامة البيئية في رفع ولاء الموظفين وتعزيز شعورهم بالانتماء المؤسسي	0	0,0%	1	2,9%	16	45,7%	13	37,1%	5	14,3%

اختبار الفرضية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الالتزام بالمسؤولية البيئية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : أفر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,889[a]	0,790	0,784	0,30293

a. Prédicteurs : (Constante), الالتزام بالمسؤولية البيئية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	11,410	1	11,410	124,334	0,000[b]
	de Student	3,028	33	0,092		
	Total	14,438	34			

a. Variable dépendante : أفر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي

b. Prédicteurs : (Constante), الالتزام بالمسؤولية البيئية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	0,624	0,267		2,338	0,026
	الالتزام بالمسؤولية البيئية	0,843	0,076	0,889	11,151	0,000

a. Variable dépendante : أفر الالتزام البيئي على الأداء المؤسسي

الملحق رقم 03: اتفاقية التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إتفاقية التربص

الرقم: ..../2024

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير

مع المؤسسة: COMIPHOS مؤسسة مناجم فوسفات

مقرها: .....

ممثلة من طرف: .....

الوظيفة: .....

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- ..... 2- .....

بإسم التخصص: مالية مؤسسة

عنوان المذكرة: أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية

الاستاذ المشرف: سطيحة عزدين

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- ..... 2- ..... 3- .....

4- ..... 5- .....

ليسانس التخصص: .....

عنوان تقرير التربص: .....

الاستاذ المشرف: .....

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في: 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والتعليمات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة :التربص التطبيقي يجرى في مصلحة

الفترة من: 2025.04.20 الى: 2025.05.20

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية

المادة الخامسة :

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المستلزمات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية

المادة السادسة خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وحداته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاحتياطات الممكنة

المادة السابعة في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص المتأدب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول

المادة الثامنة تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص

المادة التاسعة في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم

المادة العاشرة تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب محمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، السكن ، المطعم

ادارة المؤسسة المستقبلة

BRIK Ahmed